

## الفصل الخامس

### المناقشة والتوصيات والخاتمة

٥,١ التمهيد

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية لفلسطين وتأثيرها على مستوى التوافق النفسي والاجتماعي من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، والكشف عن تطبيق البرامج الإصلاحية عليه باختلاف المتغيرات الدخيلة بينهما (البيانات الشخصية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، نوع الجريمة، مدة العقوبة)، وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعاً في مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية لدى نزلاء العود للجريمة بالمحافظات الجنوبية لفلسطين، بينما أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة، كما بينت الدراسة وجود تأثير معنوي للبرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لمتغير العمر و متغير الحالة الاجتماعية - كمتغيرات دخيلة - على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، والتوصيات، وآفاق البحث المستقبلية، وسيتم مناقشة نتائج الدراسة على النحو التالي:

❖ مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق البرامج الإصلاحية من وجهة نظر نزلاء العود في المحافظات

الجنوبية لفلسطين.

❖ مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة في المحافظات الجنوبية لفلسطين.

❖ مناقشة النتائج المتعلقة بتأثير البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

❖ مناقشة النتائج المتعلقة باستكشاف تطبيق البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي باختلاف المتغيرات الدخيلة بينهما (البيانات الشخصية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مدة العقوبة).

## ٥,٢ نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لنزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل تقع في الفئة العمرية (٣٨ سنة فأقل)، ومثلت نسبة العازبين (٤٨,٥%) مقابل نسبة بلغت (٤٣,٥%) للمتزوجين، كما أن أفراد عينة الدراسة من النزلاء يقع مستوى تعليمهم ما بين أمي إلى ثانوي، في حين تباينت نوع جرائم نزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل، إلا أن أكبرها تمثل جريمة السرقة يليها جريمة تعاطي المخدرات، ثم جرائم الاعتداء ثم السطو ثم التزوير يليها الجرائم الأخرى، وأن النسبة الأكبر من النزلاء هم موقوفون لم يصدر حكم بحقهم بعد في تلك الجرائم.

ما مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة؟

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أظهرت أن مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة كان مرتفعاً من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، وفيما يلي سوف نفصل تفسير النتائج حسب المحاور مرتبةً وفقاً لأهميتها من حيث موافقة ورضى أفراد العينة كما يلي:

أ. محور " البرامج الرياضية والترفيهية "

جاءت البرامج الرياضية والترفيهية بالمرتبة الأولى من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وقد حققت درجة عالية من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حيث يتضح من النتائج أن معظم العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق البرامج الرياضية والترفيهية من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة كانت بمستوى مرتفعاً وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد تتمثل في " المشاركة في البرامج الرياضية تحفظ للنزلاء سلامة أجسامهم، ممارسة الأنشطة الرياضية تشعر النزلاء بالسرور ".

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة بن شري (٢٠١٨)، ودراسة ربيع (٢٠١٨)، ودراسة حكيمي (٢٠١٥)، ودراسة الصفحي (٢٠١٥)، ودراسة شريك (٢٠١٤)، ودراسة العصيمي (٢٠١١)، ودراسة العيد (٢٠٠٩) ودراسة فيرواني (٢٠٠٨) ودراسي الزهراني (٢٠٠٤) والتي أظهرت وجود موافقة للنزلاء على البرامج الرياضية والترفيهية في المؤسسات الإصلاحية بنسبة مرتفعة ومتوسطة.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة إبراهيم (٢٠١٧)، ودراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة أبو بطيحان (٢٠١٣)، ودراسة شريك

(٢٠١١)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١)، ودراسة صالح (٢٠٠٩)، والتي أظهرت عدم وجود للبرامج

الرياضية والترويحية في مراكز الإصلاح والتأهيل في مناطق إجراء تلك الدراسات.

ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن البرامج الرياضية والترويحية تعد من أهم البرامج والتدابير

الإصلاحية والتأهيلية بالمؤسسات الإصلاحية، إذ اتضح أنّ استنفاد الطاقات في نشاط تروحي سليم

يؤدي إلى الإقلال من مظاهر الجريمة والانحراف، وهي تعتبر مهمة في المؤسسات الإصلاحية، حيث

تشكل الجزء الأهم من عملية التأهيل الاجتماعي، إذ تحبى النزول جسدياً وذهنياً للإقبال على البرامج

التربوية والإصلاحية، وعلى تقبلها وهم بوضع جسدي مريح وقادرين على ذلك، كما أنها تسمح لهم

بالقيام بالأنشطة الحركية الذي يحتاجونها ويجدون فيها متنفسهم لطاقتهم الجسمية والحركية، كما تساعدهم

على التخلص من الاضطراب النفسي فيحصلون على تقبل المجتمع وتقديره (دحام، ٢٠٠٢م)

كما تعطي الرياضة الاهتمام بالجسد لخلق الحوافز على ممارسة الرياضة البدنية بصورة منتظمة

والاشتراك في المباريات والنشاطات الجماعية، وهذا ما يعطي الرياضة البدنية منزلة مهمة بين النشاطات

المتاحة في مراكز الإصلاح والتأهيل. وهي عبارة عن تمارين في اللياقة البدنية التي تتيح الفرصة أمام كافة

أعضاء الجسم لاستعادة حيويتها وحركتها مجددة نشاطها مستزيدة من استنشاق الهواء النقي وحافزاً

لتنشيط دقات القلب والدورة الدموية.

كما أن للرياضية أهداف إنسانية واجتماعية من خلال مساعدة النزول على تقوية علاقته مع

المجتمع عن طريق مساعدته على التفاعل مع أفرادهم، وقيامه بنشاطات ذات بعد إنساني واجتماعي،

وتأصيل العلاقات الأسرية، وتوظيف وسائل الترفيه الرياضية من أجل إنماء الرياضة بين الأفراد (العوجي،

١٩٩٣م)

إن مهمة برامج التأهيل هي إعانة النزلاء على اكتساب الاتجاهات والمهارات التي من شأنها أن تجعل من الترفيه ممكناً، وأن يفتح أمام النزلاء مجالاً واسعاً للاختيار من أشكال الأنشطة الترفيهية الممكنة، باعتبارها "برامج تشمل ألواناً مختلفة من النشاط كالموسيقى والغناء والتمثيل والرسم وغيرها، وهي أنشطة تؤدي بدورها إلى الراحة النفسية وإزالة التوترات كما تتيح الفرصة للنزلاء لكي يستطيعوا المنافسة بمرونة ولباقة وحسن التصرف، وربط أواصر التواصل والمحبة مع الآخرين وكل ذلك ينعكس على سلوكهم داخل السجن (دحام، ٢٠٠٢م).

كما أن البرامج الرياضية والترويحية من أساليب التفرغ الانفعالي المستخدمة مع الحالات التي تعاني من الكبت النفسي والخروج من أجواء الحجز المغلقة داخل غرف النظارات الأمر الذي يجعل النزلاء يعيش في ظروف نفسية صعبة ولرهما تؤثر على صحته وسلامة جسده خاصة إذا كان محتجزاً في عزلة انفرادي أو مع بعض النزلاء، ولذلك فإن البرامج الرياضية والترويحية تجعل معظم النزلاء يشارك فيها ويشعر بالسعادة والسرور من خلال تلك البرامج.

كما يرجع الباحث أيضاً هذه النتيجة إلى اهتمام مراكز الإصلاح والتأهيل بالبرامج الرياضية وتوفير الإمكانيات والمرافق التي ترتقي بالجانب الرياضي وتشجع النزلاء للمشاركة في البرامج الرياضية والترويحية عبر إنشاء المسابقات والدوريات التي تحمّس روح التنافس والمشاركة بين النزلاء والاندماج فيها في محاولة للحفاظ على النزلاء وسلامة أجسادهم وبث روح التفاؤل والسعادة والسرور بينهم.

ويمكننا تفسير هذه النتيجة في ظل ما أكدت عليه الشريعة الإسلامية فقد فضل النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي على أخيه المؤمن الضعيف، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير" (النووي، ١٤١٢)، ولذلك اهتمت التربية الإسلامية بالجانب الثقافي والبدني لدى الإنسان المسلم، بل

وحدث على ضرورة القيام بالأنشطة الرياضية التي تستهدف المحافظة على عقله وجسمه في آن واحد، فسلامة العقل واتزانه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة البدن، وقد ثبت أن سلامة البدن تسهم بقدر كبير في تأهيل السجناء باعتباره شرطاً للتفكير والقدرة على مواجهة المشكلات بالشكل الذي يتناسب والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

#### ب. محور " البرامج الصحية والعلاجية "

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البرامج الصحية والعلاجية جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وقد تحققت بدرجة عالية من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد تتمثل في " يتم عزل المرضى ذوي الأمراض المعدية عن بقية النزلاء، تم الكشف الطبي على النزيل عند دخوله السجن لأول مرة ".

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة بن شري (٢٠١٨)، ودراسة ربيع (٢٠١٨) ودراسة الصفحي (٢٠١٥)، ودراسة حكيم (٢٠١٥)، ودراسة عطية (٢٠١٤)، ودراسة الطاهر (٢٠١٠)، والتي أظهرت وجود وموافقة النزلاء على البرامج الصحية والعلاجية في المؤسسات الإصلاحية بمستوى مرتفع.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة إبراهيم (٢٠١٧)، ودراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة الطويل (٢٠١٥)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة شريك (٢٠١١) في عدم وجود أو مشاركة النزلاء في البرامج الصحية والعلاجية في المؤسسات الإصلاحية.

و يعزو الباحث هذه النتيجة إلى الأهمية القصوى للبرامج الصحية والعلاجية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل والتي تؤثر على حياة النزلاء وانخراطهم في البرامج والأنشطة والفعاليات التي تقدمها

مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث إن بيئة السجن وغالباً بسبب اكتظاظها تصعب السيطرة على متغيرات الصحة والمرض فيها، وأحياناً بسبب عدم التزام النزلاء أنفسهم بالتعليمات الصحية يجعل الرعاية الطبية تمتاز بأهمية خاصة، وبما أنه أظهرت نتيجة هذه الدراسة وجود مستوى مرتفع من تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة من وجهه نظر نزلاء العود للجريمة قد يرجع الباحث هذه النتيجة إلى وجود البرامج الصحية والعلاجية بمستوى مرتفع والتي أثرت بالإيجاب على مختلف البرامج المقدمة لهم.

كما أن العناية الصحية للنزلاء من أساسيات العمل الإصلاحي وفقاً لما تقرره المبادئ والمواثيق الدولية والإعلانات التي تحتم وتولي العناية بالنزلاء، باعتبار أن النزول لا يمكن أن يحمي نفسه من أوضاع الاحتجاز التي يقع فيها، وقد تمت الدعوة إلى توفير الخدمات الصحية بمراكز الإصلاح والتأهيل الموازية مع ما هو معمول به خارج المؤسسات الإصلاحية، بالإضافة إلى تلبية حق كل الأشخاص في الحفاظ على نظافتهم والإبقاء على احترامهم لأنفسهم، من المهام تسهيل الحصول على ترتيبات مناسبة للنظافة في المراكز الإصلاحية كوسيلة لتقليل الانتشار المحتمل للمرض بين السجناء والموظفين، ويجب الحرص على تمكين النزلاء من الوصول إلى مرافق النظافة الصحية ودوام نظافتها وخصوصيتها التي نفي بضمان كرامة النزلاء واحترامهم لنفسهم (كويل، ٢٠٠٩م).

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً إلى أن الاهتمام بالحالة الصحية والبدنية والنفسية للنزلاء، والاهتمام بكل ما يحيط به من نظافة وتهوية وتغذية وعلاج تساعد على تقبله وتفاعله مع ما يقدم لهم في البرامج التأهيلية الأخرى، ولذلك فإن الاحتياجات الصحية لنزلاء السجون هي أكثر بكثير من احتياجات المجتمع ككل، وهذا يجعل هناك طلباً كثيراً على خدمات الرعاية الصحية الأولية وغيرها في السجون، كما أن الخدمات الصحية في المؤسسات الإصلاحية لها أثر هام في مجال تنفيذ العقوبة، فهي تساهم في تقويم النزلاء وتهذيبهم إذ إن التزامهم بالقواعد الصحية والتعليمات بما تفترضه من عادات قويمية

في مظاهر الحياة المختلفة يغرس لديهم الاعتياد على النظام مما يجعل نظرهم إلى الإجرام تتسم بالرفض باعتباره سلوكاً غير لائق بهم، وكذلك من ناحية أخرى فإن الخدمات الصحية تساهم في التأهيل والإصلاح على نحو فعال إذ توفر علاجاً لما يعانيه النزلاء من علل بدنية أو نفسية، ويعني ذلك أن الخدمات الصحية تدعم إمكانيات التأهيل، بل إن الخدمات الصحية في صورة العلاج البدني تساهم في التأهيل لما ثبت من أن سلامة البدن شرط للتفكير القويم (نجيب، ١٩٧٩م).

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً للدور الذي تقوم به مراكز الإصلاح التأهيل في تقديم البرامج والخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للنزلاء، حيث تم تخصيص عيادات طبية في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية تعمل على مدار الساعة ومجهزة بطاقم طبي متخصص وفق احتياجات النزلاء وكذلك وجود عيادة متخصصة للأسنان في مركز إصلاح وتأهيل الكتيبة (أنصار) ومختبرات طبية تقدم خدمات التحليل للنزلاء في مركزي "الكتيبة" بعزة و"أبو عبيدة" في شمال غزة الأمر الذي ساهم في تطوير الرعاية الطبية والذي ترتب عليه هذه النتيجة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة.

#### ج. محور " البرامج الدينية"

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البرامج الدينية جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وقد تحققت بدرجة عالية من وجه نظر نزلاء العود للجريمة، وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد والتي تتمثل في "تعمل البرامج الدينية على تعليم أحكام العبادة الصحيحة، تعمل البرامج الدينية على زيادة الوازع الديني والأخلاقي للنزلاء".

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة بن شري (٢٠١٨)، ودراسة ربيع (٢٠١٨)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٧)، ودراسة الصفحي (٢٠١٥)، ودراسة حكيمي (٢٠١٥)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة عطية (٢٠١٤) ودراسة أبو بطيحان (٢٠١٣)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١)،

ودراسة العصيمي (٢٠١١)، ودراسة شريك (٢٠١١)، ودراسة الحربي (٢٠١٠)، ودراسة الرشيدي (٢٠١٠)، والتي أظهرت وجود وموافقة النزلاء على البرامج الدينية في المؤسسات الإصلاحية بمستوى مرتفع.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة عبد الرحمن (٢٠١٨)، ودراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة الطويل (٢٠١٥)، ودراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة صالح (٢٠٠٩)، ودراسة الضيحيان (٢٠٠١)، والتي أظهرت ضعف المشاركة في البرامج الدينية في المؤسسات الإصلاحية بهذه الدراسات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لما تتركه البرامج الدينية من أثر في سلوك النزلاء وحياته حيث يعمل التأهيل الديني دوراً فاعلاً بعملية الإصلاح والتأهيل للنزلاء إذ إن الدين يحث النزلاء على التحلي بمكارم الأخلاق الحسنة ويوقظ الضمير ويعدل ويغير أفكاره وأطباعه وأنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة إلى سلوكيات واتجاهات مقبولة من المجتمع.

وقد عني الإسلام بتربية الفرد باعتباره العنصر المهم في المجتمع الذي إذا صلح يصلح باقي المجتمع وإن فسد يفسد باقي المجتمع، حيث إن التربية للفرد تبدأ بإيقاظ الضمير الديني لديه ليكون حارساً له من الإسراف في السر والعلن وذلك لأن الضمير الديني يربط الإنسان بخالقه ولأن الجريمة تبدأ من ضمير الإنسان وفكره قبل أن يبدأ في تنفيذها وذلك قال صلي الله عليه وسلم "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" (البخاري، باب بدء الوحي، ١) وبذلك فإن غرس مخافة الله في نفس النزلاء من أهم الأسس التي تمنع النزلاء بإذن الله تعالى من ارتكاب الجريمة أو العودة إليها عن طريق المحافظة على العبادات التي تجعل الإنسان على صله مستمرة بربه وخاصة أداء الصلوات والمداومة على قراءة القرآن الكريم وتدبر معانيه وكذلك التسبيح والاستغفار (حربي، ٢٠١٠م)

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً وإقبال النزلاء على المشاركة في البرامج الدينية التي تركز على فكرة التوبة التي اعتبرت بالأساس أن التهذيب الديني يعتبر من أهم الوسائل المساعدة في تحقيق التوبة للنزيل، ولذلك تهدف الشريعة الإسلامية من خلال العقوبة إلى إصلاح الجاني وتوبته وصلاحه حيث نجد أن النفي للجاني يستمر في عقوبة الحراية الحدية إلى أن تثبت توبته وصلاحه أمره بحيث لا يعود إلى الجريمة مرة أخرى (حسني، ١٩٧٠م).

ويمكننا تفسير هذه النتيجة في ظل النظريات التي فسرت الجريمة وموقف الإسلام والشريعة الإسلامية التي سعت إلى القضاء على الجريمة والسلوك الإجرامي من خلال مصادر أساسية يأتي في مقدمتها القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع الجنائي الإسلامي والسنة النبوية المطهرة والإجماع والقياس، فحسب النظرية الكلاسيكية التي فسرت الجريمة فقد حاول العالم بكاريا من علماء هذه النظرية إقناع السلطات تطوير وتحسين القوانين بحيث تكون واضحة، وتطبق بشكل عادل بين الناس، وأن تنشر هذه القوانين ليعلم الناس بها، والتخلص من العقوبات الجائرة والتعسفية ضد المتهمين ودعا إلى تحسين السجون وإصلاحها وتقديم الرعاية الصحية وتقسيم المجرمين حسب العمر والجنس ودرجة الجريمة (الحري، ٢٠١٠م).

بينما يأتي موقف الإسلام من معالجة الجريمة من منطلق ثابت أنزله الله سبحانه وتعالى على نبيه وهو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، قال تعالى [ وما ينطق عن الهوى (\*) أن هو إلا وحي يوحى ] (النجم، ٣) فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي وكذلك السنة النبوية المطهرة والإجماع والقياس، ولقد عالج الإسلام أمر الدين والدنيا في حياة المسلم ولم تغفل الشريعة الإسلامية أي جانب من الجوانب التي لها علاقة بتفسير الجريمة إلا وتطرق إليه وقد سبقنا النظريات الوضعية بعدة قرون ومن أهم

ما حرص عليه الإسلام في حياه الفرد أو الجماعة هو الأمن فهو من أهم مطالب الحياة حيث إن توفير الأمن يوفر الطمأنينة ورغد العيش.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة لبروز جهود عدد من مؤسسات العمل الإسلامي الفاعلة في مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية لفلسطين نحو إصلاح النزلاء وإعادة تأهيلهم على نحو يعيدهم ليكونوا عناصراً إيجابية وأشخاصاً صالحين لهذه الشريحة التي أن تترك دون رعاية وإصلاح ستبقى تهديداً صارخاً لأمن المواطن ومجتمعه ومن هذه المؤسسات " وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغزة، وهيئة التوجيه السياسي والمعنوي ودائرة الإرشاد الديني وجهودها في إصلاح النزلاء، ودائرة التدريب العملي بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة وجهودها في إصلاح النزلاء وتأهيلهم " (الدجني، ٢٠١٤م).

#### د. محور " البرامج التربوية والتعليمية "

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البرامج التربوية والتعليمية جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وقد تحققت بدرجة مرتفعة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد والتي تتمثل في " البرامج التربوية والتعليمية حققت لدى النزلاء الوعي الوقائي واحترام حقوق الآخرين، وكذلك البرامج التعليمية ذات أهمية كبيرة في حياة النزلاء "

وانتفتت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة عبد الرحمن (٢٠١٨)، ودراسة بن شري (٢٠١٨)، ودراسة ربيع (٢٠١٨)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٧)، ودراسة الصفحي (٢٠١٥)، ودراسة حكمي (٢٠١٥)، ودراسة عطية (٢٠١٤)، ودراسة العمري (٢٠١٣)، ودراسة أبو بطيحان (٢٠١٣)، ودراسة شريك (٢٠١١)، ودراسة الرشيد (٢٠١٠)، ودراسة الطاهر (٢٠١٠). والتي أظهرت وجود وموافقة النزلاء على البرامج التربوية والتعليمية في المؤسسات الإصلاحية بمستويات ما بين متوسط ومرتفع.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١)، ودراسة العصيمي (٢٠١١)، ودراسة صالح (٢٠٠٩) والتي أظهرت ضعف المشاركة في برامج التربية والتعليم في المؤسسات الإصلاحية لهذه الدراسات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لاعتبار أن البرامج التعليمية من أكثر البرامج اجتذاباً للنزلاء وذات إقبال كبير عليها في معظم المراكز الإصلاحية دون غيرها كالبرامج الدينية والتأهيلية، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة الأمية في المؤسسات الإصلاحية العربية، كما تعتبر بوابه عبور للبرامج الإصلاحية عن طريق تعلم الكتابة والقراءة والمعرفة، وكما تعد البرامج التعليمية أيضاً من أقدم البرامج الإصلاحية التي بدأت بها المؤسسات الإصلاحية لمساعدة النزلاء على تغيير سلوكهم وبنفس الوقت إكسابهم مهارات مهنية لا تتحقق إلا بتوفر مستوى تعليمي معقول يستطيع النزول من خلاله العبور وكسر الحاجز أمام هذه المهارات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً للتطور الحقيقي الذي يحدث في عالمنا هذا الذي يرفض الأمية والجهل ولذلك فإن جميع المهن بشكل عام أصبحت متطورة وحديثة وتعتمد على الخبرة وتحتاج إلى مستوى معقول من التعلم والشهادات لكي يمكن التدريب عليها وتكوين الخبرة، وكذلك فإن الالتحاق بالبرامج التعليمية يخلق لدى النزلاء نوعاً من التحدي الذاتي لتحقيق التعلم الأمر الذي يساهم في القضاء على قدر كبير من أوقات الفراغ وبالتالي فهم يتجنبون الاختلاط بالمجرمين أصحاب السوابق السيئة ويقلل فرص تعلم خبرات سيئة منهم، وهذا ما أوضحه العميد "الهندي" أن العديد من البرامج التعليمية تنفذ حالياً داخل مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، من ضمنها محور الأمية، التعليم الموازي، الثانوية العامة، المرحلة الجامعية، وبين أيضاً أن النزول بعد خضوعه لامتحانات

محو الأمية يلتحق ببرامج التعليم الموازي للصفوف المدرسية في التعليم النظامي، الذي يؤهله للحصول على شهادات الثانوية العامة. (مراكز الإصلاح والتأهيل، ٢٠٢١).

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال نظريات التعليم التي تهتم بالتطبيق والممارسة التربوية نذكر منها " نظرية التعلم لأوزايل " الذي يرى أن عمل المدرسة يتلخص في تحديد المعارف المنظمة المستقرة الواضحة التي تتألف منها العلوم المختلفة وعمل المعلم أن ينقل هذه المعارف بطريقة تمكن المتعلم من استيعابها وتصبح وظيفة بالنسبة له (منسي، ١٩٩٦)، وكذلك نظرية برونر (التعليم الاستكشافي لبرونر) الذي قال بأن التعلم بالاستكشاف يؤدي إلى إعادة تنظيم أو تحويل المعلومات بحيث يتجاوز الفرد المعلومات المعطاة إلى استبصار وتعميمات جديدة، وأيضاً التعلم بالاستكشاف أطلق عليه بالتعلم بالتقصي وهو يبدأ بالتنافر أو التعارض مما يسبب حالة من عدم التوازن، وهذا يعني الوصول إلى إعادة إتمام البناء المعرفي واكتماله (عثمان، ٢٠٠٥)، كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ظل نظرية التعلم السلوكية والتي خلصت إلى أن التعليم يعتبر تغيراً في البنية المعرفية للمتعلم وتحدد في ضوء الطريقة التي يتم استقبال ومعالجة المعلومات ويمثل المنظور السلوكي الأساس الذي تم الانطلاق منه في السلوك الذي هو نتاج عملية تفاعل منظم بين مجموعة من العوامل الخارجية من البيئة والعوامل الداخلية لدى الفرد غير أن المنظور المعرفي يفيد في الجانب التطبيقي في طرق التدريس فالتعليم حسبهم هو جهد يعاون على تحقيق النمو وتشكيله (زروقي، ٢٠١٥)

وكذلك يعتبر التعلم لدى الكثيرين هي كسب الخبرة والمهارات ولكن التعلم هو كل ما يكتسبه الإنسان عن طريق الممارسة والخبرة كالكسب الاتجاهات والميول والمدرجات والمهارات الاجتماعية والحركية والعقلية، فالخبرة منبه خارجي أو حدث داخلي والممارسة هي نوع من الخبرة المنتظمة وبذلك يحدث التعلم نتيجة للخبرة والممارسة، وكما أشار كارل منهايم على أهمية التربية في الضبط الاجتماعي ودور

المؤسسات التعليمية بجانب الأسرة في عملية تشكيل السلوك الفردي ولا سيما أن عملية التعليم والتربية لا تتم إلا في وسط اجتماعي، وذلك من ناحية سعي منهايم لاستخدام المدخل السوسولوجي وربطه بين التعليم وقضية الحرية الفردية، وضرورة إعطاء الفرد الحرية لتعليم واكتساب المعرفة يؤكد العلاقة المتداخلة بين التعليم والديمقراطية والحرية الفردية بصفة عامة، كما سعى للربط بين التعليم وعملية التخطيط خاصة وأن التعليم يعتبر الوسيلة لظهور المجتمع الديمقراطي وأيضاً ظهور الشخصية الديمقراطية والذي يحاول النزول الاقضاء بها عن طريق تربيته وتعليمه.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى الدور الفاعل لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والجهات المعنية، لوضع الخطط وتطويرها وتنفيذها والتزامها بالقانون الفلسطيني الخاص بتعليم النزلاء حسب المادة (٣٠) من القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م، بشأن مراكز الإصلاح، والتي تنص على: "تقوم المديرية العامة بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختصة بتنظيم دورات تعليمية لحو الأمية للنزلاء الذين لا يحسنون القراءة والكتابة.. وفق الإمكانيات المتاحة، ومتطلبات الحفاظ على النزلاء وأمن المركز.

هـ. محور " البرامج الاجتماعية"

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البرامج الاجتماعية جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وقد تحققت بدرجة مرتفعة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة، وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد والتي تتمثل في " للبرامج الاجتماعية دور في تعديل سلوك النزلاء، وكذلك تساعد البرامج الاجتماعية على احترام مشاعر الآخرين "

وانفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة آل مسعود (٢٠٢٠)، ودراسة بن شري (٢٠١٨)، ودراسة ربيع (٢٠١٨)، ودراسة إبراهيم (٢٠١٧)، ودراسة الأحمري (٢٠١٢)، ودراسة أبو صفية (٢٠١٦)، ودراسة الحارثي (٢٠١٥)، ودراسة حكيمي (٢٠١٥)، ودراسة عطية

(٢٠١٤)، ودراسة أبو بطيحان (٢٠١٣)، ودراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١)، ودراسة العصيمي (٢٠١١) والتي أظهرت وجود وموافقة النزلاء على البرامج الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية بمستويات ما بين متوسط ومرتفع.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة شريك (٢٠١١)، ودراسة الرشيد (٢٠١٠)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١)، ودراسة العصيمي (٢٠١١)، ودراسة صالح (٢٠٠٩)، ودراسة الضحيان (٢٠٠١) والتي أظهرت ضعف المشاركة في البرامج الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية بهذه الدراسات.

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى تكيف النزلاء مع الحياة الاجتماعية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك عبر تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية طيلة مكوثهم داخل المؤسسة الإصلاحية، إضافة إلى أن البرامج الاجتماعية مطلب مهم للنزلاء، حيث إن الإنسان بشكل عام كائن اجتماعي يميل إلى الجوانب الاجتماعية، وأن مجتمع المؤسسة الإصلاحية يشكل سياقاً اجتماعياً وثقافياً وجغرافياً واقتصادياً خاصاً يتميز بأنماط سلوكية خاصة ومتميزة عن المجتمع الكبير، وفي نفس الوقت تتشابه هذه الأنماط السلوكية في جميع المؤسسات الإصلاحية في العالم، كما تسوده أنماط من العلاقات الاجتماعية والنظم المجتمعية المتفاعلة والمتساندة والمتمايزة بالمقارنة بما يسود المجتمع الذي توجد به المؤسسة الإصلاحية.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة في ظل المبادئ الأساسية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات الإصلاحية والتي من أهمها مبدأ التقبل الذي يضع جل اهتمامه على تقبل الأخصائي الاجتماعي للنزلاء الذي يعمل معهم كأفراد وجماعات أو مجتمع كما هم لا كما ينبغي أن يكونوا، فهو يتقبل الفرد ويتقبل سلوكه المنحرف ولا يوجه اللوم للعميل نتيجة سلوكه هذا لأن ذلك قد يؤدي إلى انعدام الثقة بين الأخصائي الاجتماعي والعميل، وكذلك يعمل الأخصائي مع الجماعة فإنه يتقبل واقع قيم الجماعة رغم

مخالفتها لقيم المجتمع وتقاليده أولاً ثم يعمل بعد ذلك على مساعدة الجماعة على وضع حد لهذا السلوك وتعديله. وكذلك يتضمن قبول الأخصائي الاجتماعي للجماعة واحترامه للأعضاء وتقديره لمناطق قوتهم وضعفهم وفي تنظيم وتنمية المجتمع فالأخصائي الاجتماعي يتقبل المجتمع الذي يتعامل معه بكل عناصره وهيئاته وظروفه وسماته على الوضع الذي هو عليه لا كما ينبغي أن يكون كذلك (عثمان، ٢٠٠٢).

كما يعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً إلى أن طبيعة المجتمع الفلسطيني محافظ ومن الطبيعي أن يحرص النزير على التخلي عن عاداته السيئة وذلك من خلال مساعدة إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل له في تعزيز الجانب الاجتماعي مما يمنعه العودة إلى ارتكاب المخالفات والجرائم، بالإضافة إلى توفير الأجواء الاجتماعية للنزلاء بقدر الإمكان من خلال إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والتي توفر العديد من البرامج الاجتماعية والتسهيلات على المستوى الاجتماعي مثل الزيارات على مدار الأسبوع والتي تتوافق مع النزلاء وتلبية مطالبهم الخاصة لبعض النزلاء من توفير أماكن خاصة ومناسبة للزيارات الأسرية وكذلك حل مشكلاتهم الاجتماعية والعديد من المساعدات الاجتماعية التي يحتاجونها والتي تنقلهم من أصحاب سلوكيات وسوابق سيئة إلى أشخاص مستقيمين مؤهلين للخروج إلى مجتمعاتهم للبدء بحياة مختلفة عما كانوا عليه في الماضي.

ويفسر الباحث هذه النتيجة أيضاً عبر النظريات الاجتماعية التي تساعد النزير على تقبل البرامج الاجتماعية والإقبال عليها ودورها في تعزيز الأمن الاجتماعي للنزلاء وأسرههم مثل النظرية البنائية الوظيفية من خلال رؤية تالكون بارسونز لما يسميه المتطلبات الوظيفية للنسق حيث يرى " بارسونز " أن جميع الأنساق الاجتماعية سواءً على المستوى العام الممثل بالمجتمعات أو على المستوى المحدود كالمؤسسات يجب أن تتحقق لها أربعة متطلبات أساسية، وهذه المتطلبات لا بد من توافرها حتى يستطيع النسق الاجتماعي الاستمرار والنمو في متطلبات وظيفية (التكيف - تحقيق الهدف - التكامل - الكمون)،

وهذه المتطلبات الوظيفية لأي نسق اجتماعي تقوم بها انساق اجتماعية فرعية وكل نسق فرعي له أيضاً مجموعة من المتطلبات الوظيفية (Wallace & Wolf، ١٩٩١م) حيث يرى الباحث أن المؤسسة الإصلاحية والمتمثلة في مركز الإصلاح والتأهيل جزءاً من نسق أكبر منه وهو إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، ثم النسق الأكبر وهي الجهة المسؤولة عن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وهي وزارة الداخلية والأمن الوطني في المحافظات الجنوبية، ويقع داخل مركز الإصلاح والتأهيل مجموعة من البرامج المقدمة في بيئة السجن للنزلاء، وما تقوم به المؤسسة الإصلاحية من خدمات اجتماعية ومساعدات تلبي احتياجات النزلاء وأسرههم وسد النقص والعجز لديهم الأمر الذي يحد من الجريمة، وكذلك تصبح الاتجاهات القيمة للنزلاء وأسرههم متوافقة مع القيم والمعايير العامة للمجتمع، ويمكن تحديد نجاحها من خلال تحديد مدى مساهمتها في تحقيق متطلبات الوقاية والتكامل بصورة رئيسية ومتطلب التكيف بصورة فرعية، عن طريق الاعداد العملي والمهني لتلك البرامج وعن طريق الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة النزلاء وأسرههم على التوافق والتكيف في المجتمع لتصبح أسر منتجة ومستقرة وأمنة في المجتمع.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال نظرية الدفاع الاجتماعي عند مارك أنسل في علم الاجتماع الذي يؤكد المعنى الفردي للمسؤولية بأنها شعور الفرد بشخصيته كما تبدو في فعله أو كما يفصح عنها سلوكه، وهذا يعني أنه لا يجب تركيز الاهتمام على الجريمة وإهمال شخصية المجرم، كما يفعل أنصار المدرسة الكلاسيكية، ولا يجب التركيز على شخصية المجرم وظروفه وإهمال الواقعة الإجرامية ونتيجة الفعل، كما يفعل أنصار المدرسة الوضعية، كما يعترف أنسل بوظائف العقوبة من حيث الردع العام والخاص والإصلاح الذي تعتبر البرامج الاجتماعية جزءاً كبيراً منه (حسن، ١٩٧١م).

## و. محور " البرامج النفسية "

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البرامج النفسية جاءت بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد العينة، وقد تحققت بدرجة مرتفعة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد والتي تتمثل في " تحفز البرامج النفسية النزلاء الاعتماد على النفس وتحقيق الذات، زادت البرامج النفسية المقدمة للنزلاء من ثقتهم بأنفسهم ".

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة ربيع (٢٠١٨)، ودراسة عبد الرحمن (٢٠١٨)، ودراسة أبو صفية (٢٠١٦)، ودراسة حكيم (٢٠١٥)، ودراسة أبو السعود (٢٠١٥)، ودراسة شريك (٢٠١١)، ودراسة الطاهر (٢٠١٠). والتي أظهرت وجود موافقة النزلاء على البرامج النفسية في المؤسسات الإصلاحية بمستويات ما بين متوسط ومرتفع.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة أحمد (٢٠١٧)، ودراسة الصفحي (٢٠١٥)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة عطية (٢٠١٤)، ودراسة شريك (٢٠١٤)، ودراسة أبو بطيحان (٢٠١٣)، ودراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١)، ودراسة العصيمي (٢٠١١)، ودراسة الرشيد (٢٠١٠)، والتي أظهرت ضعف المشاركة في البرامج النفسية في المؤسسات الإصلاحية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نزلاء العود للجريمة هم بأمر الحاجة لمثل تلك البرامج حيث إن النزلاء أصحاب السوابق الإجرامية ربما تعرضوا إلى اضطرابات نفسية جعلتهم يعودوا للسلوك الإجرامي مرة أخرى، وقد أشارت العديد من الدراسات أن نزلاء المؤسسات الإصلاحية يعانون من مشاكل نفسية عديدة تشمل القلق والاكتئاب والعنف والإحباط، ولذلك بدون معالجة هذه المشكلات وعلاجها يصعب نجاح البرامج الإصلاحية وفعاليتها وبالتالي فشل عملية إصلاح وتأهيل النزلاء، ومن هنا جاءت

أهمية البرامج النفسية لنزلاء العود للجريمة بوجه خاص لمساعدتهم على التخلص من الضغوط النفسية وزيادة إدراكهم وفهمهم لأنفسهم والبيئة المحيطة، بالإضافة إلى تزويدهم بالأساليب الناجحة التي تعيد توازنهم وتحقيق تكيفهم الشخصي والاجتماعي

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى الاهتمام الكبير التي أولته الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية في المجال النفسي حيث إنها تنتهج سياسة الإرشاد النفسي وتنقيف النزلاء للوصول إلى أفضل طرق الإصلاح وتأهيل النزلاء نفسياً من خلال توفير أو الاستعانة ببعض المختصين في مجال الإرشاد النفسي وعلم النفس التربوي للعمل في مراكز الإصلاح والتأهيل، وكذلك حرصها على إخضاع النزلاء إلى العديد من برامج التأهيل النفسي ضمن خطط موضوعه على أنها هي الطريقة الأفضل وذات التأهيل الكبير في تأهيل النزلاء من الناحية النفسية (مراكز الإصلاح والتأهيل، ٢٠١٨)

ويمكننا تفسير هذه النتيجة أيضاً من خلال الاطلاع على العديد من النظريات النفسية التي تناولت العلاج المعرفي السلوكي في التعامل مع النزلاء المطربين نفسياً، حيث تركز النظرية السلوكية على التعلم والخبرة كعوامل رئيسية في تشكيل السلوك، كذلك لم تغفل عن أهمية البيئة في تحديد تصرف الفرد واستجابته تجاه المثبرات والخبرات التي يتعرض لها عن طريق التعلم الذي يشكل عادات الفرد خلال الموقف التعليمي (انجلز، ٢٠٠٠)، والتي تحدثه البرامج النفسية والأساليب العلاجية المستخدمة مع النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل، كذلك نظرية ماكينيوم في (العلاج السلوكي المعرفي) التي تركز على تغيير الجانب اللفظي أو الشفوي (*Self verbalization*) وطبقاً لرؤية ماكينيوم فإن الأفكار، أو الجمل والتعبيرات التي يخاطب بها الفرد نفسه تؤثر على السلوك بنفس الأثر الذي تتركه تعبيرات شخص آخر، والتركيز الرئيسي ل (*CBM*) هي أن العملاء كمتطلب لتغيير السلوك يجب أن يلاحظوا أنفسهم كيف يفكرون ويشعرون ويسلكون وكذلك يلاحظون الأثر الذي يتركونه على الآخرين (الخطيب، ٢٠٠٧م).

## ز. محور " البرامج المهنية "

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البرامج المهنية جاءت بالمرتبة السابعة والأخيرة من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وقد تحققت بدرجة متوسطة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة، وقد كان أبرز العبارات التي نالت أعلى درجة تأييد والتي تتمثل في " برامج التشغيل والتأهيل المهني عودة النزلاء على الالتزام بمواعيد العمل، برامج التشغيل والتأهيل ساهمت في اكتساب النزلاء حرفة معينة " .

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة جلي (٢٠١٧)، ودراسة إبراهيم (٢٠١١)، ودراسة حكيمي (٢٠١٥) ودراسة الصفحي (٢٠١٥)، ودراسة أبو بطيحان (٢٠١٣)، ودراسة شريك (٢٠١٧)، ودراسة إسماعيل (٢٠١١) ودراسة الرشيدى (٢٠١٠)، والتي أظهرت نتائجها وجود وموافقة النزلاء على البرامج الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية بمستويات ما بين متوسط ومرتفع.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة بن شري (٢٠١٨)، ودراسة العليمات وآخرون (٢٠١٧)، ودراسة الدجني (٢٠١٤)، ودراسة عطية (٢٠١٤)، ودراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢)، ودراسة العصيمي (٢٠١١)، ودراسة صالح (٢٠٠٩). والتي أظهرت نتائجها بضعف البرامج المهنية في مراكز الإصلاح والتأهيل بمناطق إجراء هذه الدراسات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك النزلاء لأهمية التدريب المهني في الحياة العملية حيث يعد التدريب المهني من العمليات التأهيلية الهادفة وذلك لأنه يكسب النزلاء القدرة على ممارسة مهنة أو حرفة بعد تخرجه، والتدريب على هذا النحو خاصة إذا ما كان مخططاً حسب احتياجات المجتمع من العملة ويتضمن عمل شريف وهذا يجنبه العود إلى الجريمة مرة أخرى، بالإضافة إلى أن النزلاء قد يكتسب مبالغ مالية نتيجة عملة في المراكز الإصلاحية يمكن أن تفيده في تغطية نفقاته ومستلزماته من الحياة خلال

الفترة التي تلي الإفراج عنه مباشرة (إبراهيم، ٢٠١٧)، وقد أشارت العديد من الدراسات عن الفوائد العظيمة التي تعود على النزلاء وعلى المؤسسة الإصلاحية؛ منها إعطاء النزيل الثقة بنفسه واحترام الذات وإشباع الحاجات الأساسية لديه، وكذلك اكسابه خبرات جديدة وتنمية النواحي السلوكية لديه، وأيضاً تغيير الاتجاهات والسلوك لديه وإكسابه عادات اجتماعية جديدة، وأيضاً استثمار وقت الفراغ بما يعود بالفائدة عليه وعلى أسرته ومجتمعه، كما أن التأهيل المهني والعمل يفيد النزيل من الوجهة الصحية ويقلل من احتمالات تعرضه للاضطرابات النفسية والعقلية التي كثيراً ما تنتاب النزلاء لدى إيداعهم في المؤسسات الإصلاحية.

ويمكن أن يعزو الباحث هذه النتيجة لالتزام مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين بحقوق الإنسان الواجب تطبيقها في مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً لأحكام القانون الدولي و التي تراعي حقوق النزلاء بمراكز التوقيف والاحتجاز حيث وبناءً على قواعد الحد الأدنى والتي أوجبت عدة شروط لمعاملة السجناء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل تتماشى مع حقوق العمال خارج مراكز الإصلاح والتأهيل مثل تعدد أنواع العمل لكي يجد النزيل العمل الذي يناسبه ويلتزم قدراته وميوله الذي يرجح أنه سيمارسه بعد الإفراج عنه، وكذلك أن يكون العمل منتجاً وهذا ما أكدته المادة الثانية والسبعون من قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء على أنه لكي يؤتي العمل ثماره المرجوة منه في التأهيل يجب أن يكون منتجاً بمعنى يترتب علي عمله محصلة في الإنتاج حتى يشعر النزيل بنتيجة جهده، ويرى ناتج ما عملته يده، فيزيد ثقته بنفسه، ويقدر قيمة العمل، ويعتد به، ويحرص على أدائه ويشعر بأهمية العمل ونتيجته، ومن ثم يرى فيه القيمة العظيمة للعمل، ومما يجعله يعتز بنفسه، ويداوم عليه بعد الإفراج عنه، وأيضاً تطبيق السلامة المهنية وتحديد ساعات العمل فإذا كان الهدف من العمل هو إعادة تأهيل المحكوم عليه فإن ذلك يقتضي توفير الحماية له من كافة المخاطر التي يمكن أن تواجهه أثناء العمل، وذلك من خلال المحافظة على

إمكانياته وقدراته، ووقايته من كل ما يمس سلامته، وهذا ما تؤكده قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء في المادة الرابعة والسبعون في فقرتها الأولى على ضرورة توفير كافة الاحتياطات المقررة لحماية سلامة وصحة العمال داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث يتطلب ذلك تحديد الحد الأقصى لساعات العمل، وذلك للحيلولة دون الإرهاق الضار بإمكانيات النزير، وكذلك ترك وقت كافٍ لممارسة باقي البرامج التهذيبية والتعليمية وغيرها وهذا ما أكدته المادة الخامسة والسبعون من قواعد الحد الأدنى بتحديد عدد ساعات العمل يومياً وأسبوعياً وفق المتعارف عليه عند تشغيل العمال الأحرار، وكذلك أن يكون العمل بمقابل كما أكدته المادة السادسة والسبعون من قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء على ضرورة أن يكون العمل وفق نظام أجور منصف وعادل كما أكدت على ضرورة السماح للنزلاء بشراء أشياء مرخص بها لاستعمالهم الشخصي وأن يرسلوا جزءاً آخر من المقابل الذي يتحصلون عليه إلى أسرهم للعيش وتلبية احتياجاتهم (رمضان، ٢٠١٨م).

٥,٢,٢ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة؟

بعد تطبيق اختبار التوافق النفسي والاجتماعي لهيوم بل على عينة الدراسة فقد اتضح من خلال النتائج تديني مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية، وفيما يلي سوف يعرض الباحث تفاصيل النتائج مرتبة حسب درجة ونوع التوافق النفسي والاجتماعي "الأبعاد" لدى عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

## أ. بعد التوافق الانفعالي:

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من خلال تطبيقنا لمقياس التوافق النفسي والاجتماعي فقد أظهرت النتائج تدني مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة حيث حصلت المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة، وتحققت بدرجة متوسطة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة، والذي عبر عنه أفراد العينة من خلال فقرات المقياس والتي كان أهمها " كثيراً ما تمر فترات يشعر النزلاء فيها بالضيق، وكذلك كثيراً ما تشغلهم الأفكار لدرجة أنهم لا يستطيعون النوم "

وقد بعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن النزلاء لهم صفة خاصة عن الأشخاص الأحرار والأسوياء إذ إن النزلاء يعيشون ظروفاً نفسية صعبة على النفس البشرية التي خلقت حرة وتحب الحرية وتكره الحبس والتقييد، وبالتالي صعوبة التأقلم مع الواقع الجديد التي تفرضه الحياة داخل أسوار مراكز الإصلاح والتأهيل التي حرمت النزلاء الكثير من الامتيازات والمميزات التي كانوا يتمتعون بها قبل دخولهم السجن، وكذلك وجود النزلاء في هذه المراكز يفرض عليه أن يتناسى الظروف الخارجية بكل مكوناتها ومحاوله العيش مع الظروف الجديدة والاهتمام بمتطلبات الحياة اليومية للاستمرار بشكل يسمح له التعايش والتوافق مع البيئة الجديدة بأشكالها كافة، كما أن التفكير بمدى العقوبة التي سوف يقضيها النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل تجعله يفكر كثيراً كيف سيعيش ويتأقلم مع الظروف والبيئة لكي يحافظ على النسق الشخصي والانفعالي والاجتماعي، سواء مع النزلاء أو العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

ويمكننا تفسير هذه النتيجة في ظل النظريات المختلفة التي تفسر التوافق النفسي والذي ينقسم في هذه الدراسة إلى بعدين "الانفعالي والصحي"، حيث يشير إلى التوازن بين الوظائف المختلفة مما يترتب عليه أن تقوم الأجهزة النفسية بوظائفها دون صراعات قوية، وترى النظرية الظاهرية للعالم (ماسلو - A Maslow) والتي تسمى أيضاً (الفينومولوجية) إلى أن المحدد المهم للسلوك ليس موضوع المثير في حد

ذاته بل هو عملية إدراك الإنسان له، فالطريقة التي يدرك بها الشخص الأحداث المحيطة له هي التي تحدد الكيفية التي يتصرف بها (فيصل، ١٩٨٢).

وخير ممثل لهذا الاتجاه هو أبرز ما تحدث به (ماسلو) حول الحاجات النفسية وأهمية إشباعها في أحداث التوافق وهذه الحاجات تثير سلوك كل فرد وتوجهه، وأن السلوك الذي يستخدمه الفرد لإشباع الحاجات هو سلوك متعلم وأن السلوك يتغير من فرد إلى آخر (دوان، ١٩٨٣) ويرى ماسلو أن التوافق يتحقق عند الفرد عندما يستطيع إشباع حاجاته حسب أولويتها من الحاجات العضوية إلى الحاجة لتحقيق الذات، وأن سوء التوافق يحدث نتيجة عدم إشباع أي حاجة في الحاجات مما يؤدي إلى توقف تطور الشخصية عند مستوى تلك الحاجة فضلاً عن حدوث اضطرابات نفسية وسلوكية مختلفة مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى تحقيق الذات ومن ثم يؤدي ذلك إلى سوء التوافق، وكما ورد في قول نبييل سفيان (٢٠١٠) أن التوافق يعني العمليات النفسية البنائية وإشباع الفرد لحاجاته النفسية وتقبله لذاته واستمتاعه بحياة خالية من التوترات والصراعات والأمراض النفسية، وأن يكون الفرد قادراً على حل المشاكل وتحقيق الصحة النفسية والحد من التوترات والصراعات مكوناً علاقةً مرضية بين المرء وبيئته فالتوتر يلعب دوراً بارزاً في حياة الفرد وسلوكه الشخصي مما يجعله سريع الانفعال والغضب ومن ثم العدوانية والمشاكل السلوكية وتعاطي المخدرات وشرب المسكرات التي تذهب العقل وتؤدي إلى سوء التوافق.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة السيد (٢٠١٧) والتي أظهرت السمة العامة للتوافق النفسي لدى نزلاء السجون بولاية الخرطوم التي تتسم بالانخفاض حيث ترى الباحثة أن أسباب انخفاض التوافق النفسي عوامل بيئة اجتماعية للفرد حاجات لا بد من إشباعها ليكون متوافقاً إلا أن إشباعها لا بد من أن يكون بصورة اجتماعية ولا شك في أن الظروف الاجتماعية والأسرية السيئة كالتفكك الأسري، والظروف الاقتصادية والتغيرات السريعة تمثل عوامل لسوء التوافق، كما ذكرت أن

هناك عوامل نفسية كثيرة تساعد على التوافق الحسن أو تزيد من حدة سوء التوافق مثل الاضطرابات النفسية والانفعالات الشديدة غير المناسبة للموقف حيث يكون لهذه الانفعالات غير المتوازنة أثرها السيئ من الناحية النفسية والاجتماعية.

بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة المتشابهة كدراسة دوفي وآخرون (٢٠٢٠)، ودراسة الشمري (٢٠١٨)، عبد الرحمن (٢٠١٨)، ودراسة الجندي وأبو فنار (٢٠١٦)، ودراسة الطاهر (٢٠١٠) والتي أن أظهرت أن هناك توافقاً نفسياً بمستوى مرتفع لدى عينة الدراسة.

كما تفسر نتيجة الدراسة الحالية من خلال نظرية لازاروس (Lazarus) ويطلق عليها نظرية التقييم السيكولوجي أو نظرية التقدير العقلي والتي تؤكد أن انخراط الأفراد لدى مواجهة التغييرات في بيئته بعملية تقييم أولي لكي يحددوا الأحداث، فقد تدرك الأحداث بأنها تقود إلى نتائج إيجابية أو محايدة أو سلبية ويتم تقييمها بأنها سيئة، وكذلك يرى لازاروس أن الناس يستخدمون استراتيجيات تكيفهم مع البيئة التي يعيشون فيها في ضوء تقييمهم للحدث فعندما يستخدم الفرد استراتيجيات تكيف لإحداث الحياة فإن كانت مرضية إيجابية تؤدي إلى تفاعل إيجابي وتوافق سليم وأن الاستراتيجية المستخدمة ناجحة وفعالة وإن كانت غير مرضية وسلبية فإنها تؤدي إلى الاضطراب وسوء التوافق فيلجأ إلى استراتيجيات جديدة وملائمة (Folkman، ١٩٩٧م).

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع أحمد (٢٠١٧) والتي توصلت أن درجة التوازن الانفعالي لدى النزلاء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد بمدينة ود مدني منخفضة، حيث ترى الباحثة أن سبب ارتكاب الشخص للجرائم يعود لعدم توافقه النفسي والانفعالي.

كما يرى الباحث أن الفرد الذي لديه توافق انفعالي يكون قادراً على السيطرة على أفعاله وأقواله، ويحكم على الأمور بطريقة صائبة، ويمتلك الحكم، وبالتالي يكون قادراً على بناء علاقات اجتماعية مميزة،

و يمتلك القدرة على حل المشكلات بصورة سليمة، ولديه القدرة على صنع القرار، مما يساعد على توافقه النفسي والاجتماعي، عكس الشخص الذي لديه سوء توافق انفعالي الذي يخسر كل شي بسبب انفعالاته الذي يعطل تفكيره ونشاطه العقلي، فيضطرب سلوكه ويكون عنواناً للشخصية غير السوية فيلجأ إلى السلوك الإجرامي والإفصاح عن مشاكله ومتاعبه والتعبير عما يختلج في صدره من مشاعر وانفعالات وصراعات نفسية محبوسة أو مكبوتة كالكرهية أو الاشمئزاز أو الشعور بالذنب، لذلك نجد أن كثيراً من المجرمين لديهم سوء التوافق الانفعالي وهذا ما أظهرته نتيجة هذه الدراسة.

#### ب. بعد التوافق المنزلي:

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من خلال تطبيقنا لمقياس التوافق النفسي والاجتماعي فقد أظهرت النتائج تدني مستوى التوافق المنزلي لدى نزلاء العود للجريمة حيث حصدت المرتبة الثانية من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وتحققت بدرجة متوسطة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة، والذي عبر عنه أفراد العينة من خلال فقرات المقياس والتي كان أهمها " اعترض أولياء أمور النزلاء على نوع الرفاق الذين يسيرو معهم، وكذلك قله المال كانت سبب في جعل حياة النزلاء المنزلية تعيسة ".

ويعزو الباحث هذه النتيجة لوجود عقبات تعيق الفرد من تحقيق توافقه واتزانه قد تعود إلى خصائص ذاتية لدى الفرد أو تعود إلى البيئة التي يعيش فيها، فربما يكون لدى الفرد عوائق مختلفة، سواء كان عائق عضوي كنقص السمع، البصر، أو ضعف في الصحة وقصور عضوي، أو يكون عائق عقلي كإنخفاض الذكاء وبالتالي نقص في الأداء والاستعداد، وقد يكون العائق نفسي كالقلق، التعب، عدم الثقة والقدرة على إقامة علاقات مع الآخرين وشعورة بعدم الرضا عن نفسه ولا يستطيع الدفاع عنها كما يظهر في عدم قدرته على إقامة علاقة طيبة مع الأسرة، وهذا ما اتفقت عليه نتيجة دراسة ونغوي (٢٠١٤) في أن هناك أثراً لسوء التوافق الزوجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة، بمعنى

أن سوء التوافق الزوجي يؤثر على ظهور الميل إلى الاكتئاب وتوهم المرض والهستيريا مع أننا لا ننكر وجود عوامل أخرى مساعدة في تكوين الميل إلى المرض النفسي، هذا بالإضافة إلى أن للبيئة دوراً كبيراً في هذه العقبات التي تحول دون تحقيق الفرد لتوافقه الاجتماعي أو الأسري والتي من شأنها التقليل من المهارات لدى الفرد كالعادات السيئة والصراعات الانفعالية التي تسببها الأسرة من خلال المعاملة السيئة، كما تظهر في عدم قدرة الفرد على اكتساب المهارات الاجتماعية وتقبله عادات وتقاليد المجتمع وعدم الامتثال لبعض التقاليد الأسرية الخاصة، وهذا من شأنه يجعل هناك سوء توافق أسري لدى الفرد.

ويمكن تفسير معنى التوافق الأسري بأن تسود المحبة بين أفراد الأسرة، وأن ينظر الزوج لزوجته إلى العلاقات بينهما على أنها سكن ومودة ورحمة، وتقوم العلاقات بين أفراد الأسرة المتوافقة على الحب والاحترام والتعاون وهذه العلاقات على ثلاثة محاور بين الزوجين، بين كل منهما والأبناء وبين الأبناء بعضهم بعض على عوامل عدة من بينهما أيضاً التوافق الجنسي بين الزوجين (عبد الخالق، ٢٠٠٨).

وفي هذا الصدد ترى السمية فهمي: أن التوافق يتضمن تفاعلاً مستمراً بين الشخص وبيئته، فالشخص له حاجات وللبيئة مطالب، وكل منهما يفرض مطالبه على الآخر، ويتم التوافق أحياناً عندما يرضخ الشخص ويتقبل الظروف البيئية التي لا يقوى على تغييرها، ويتحقق التوافق أحياناً أخرى عندما يعبئ الشخص إمكانياته البناءة فيعدل الظروف البيئية التي تقف في سبيل تحقيق أهدافه، وفي أغلب الأحيان يكون التوافق حلاً وسطاً بين هذين الطرفين، وينشأ سوء التوافق عندما يفشل الشخص في تحقيق مثل هذا الحل الوسط فتسوء صحته النفسية، فالصحة النفسية إذاً هي قدرة الشخص على التوفيق بين رغباته وأهدافه من جهة، وبين الحقائق المادية والاجتماعية التي يعيش في وسطها من جهة أخرى (قريشي، ١٩٨٨)، ويشير سليم أبو عوض (٢٠٠٨) إلى أن سوء التوافق ينشأ عندما يكون هناك عقبات في وجه الفرد لا يوافق عليها المنطق أو المجتمع أو العادات أو القيم، أي عندما تتعارض حاجات

الفرد ورغباته مع الواقع ومع حاجات الآخرين، مما يؤدي إلى حدوث صراع نفسي وإحباطات وأمراض نفسية، فالإنسان غير المتوافق هو الإنسان الذي لا يبالي في تحقيق أهدافه بعيرة أي الوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه ويسعى دائماً وراء تحقيق هذه الأهداف (الحاجات والرغبات) بشتى الطرق والوسائل الممكنة فتنشأ صراعات وعقبات تحول دون الوصول الكلي أو الجزئي في تحقيق ذلك، في هذه الحال ينشأ ما يسمى لا توافق أو سوء التوافق (Jeroni de Moragas، ١٩٦٤م).

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً إلى غياب دور الأسرة في إحداث التوافق الاسري لدى النزير قبل دخوله مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الأسرة هي مجتمع الطفل الأول الذي يمنحه الكثير من أساليب التوافق والتكيف، وتعتبر هذه الدراسات أن الطفل الذي يتكيف تكيفاً صحيحاً مع العوامل المحيطة بطفل مطمئن على حياته متزن في انفعالاته وعواطفه، بينما الذي يفشل في توافقه مع بيئته (أسرته)، ومع أحداث حياته أثناء عملية التطور (كجاجة، ٢٠١١)، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى انحرافه وهذه ما أكدته دراسة الرقاد (٢٠١٣) والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين غياب الرعاية الوالدية وانحراف الأحداث فبدون الرعاية الوالدية لا يجد الحدث من يقوم بتوجيهه للسلوك الصحيح ويصبح هدفاً سهلاً لرفاق السوء مما يؤدي إلى انحرافه، ويقدر ما يكون هناك تماسك أسري وتنشئة سليمة يكون التوافق والنمو السليم للأطفال، ويرى الباحث أن سوء التوافق المنزلي يعود إلى عدة عوامل منها انعدام الدفء العاطفي في الأسرة، وشعور الطفل أنه شخص منبوذ محروم من الحب والعطف والحنان من قبل والديه بمعنى أن الجو الأسري العاطفي هو الجو التوافقي للأطفال.

### ج. بعد التوافق الاجتماعي:

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من خلال تطبيقنا لمقياس التوافق النفسي والاجتماعي فقد أظهرت النتائج تديني مستوى التوافق الاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة حيث حصدت المرتبة الثالثة من حيث

موافقة أفراد العينة، وتحققت بدرجة متوسطة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة، والذي عبر عنه أفراد العينة من خلال فقرات المقياس والتي كان أهمها " كثيراً ما يشعر النزير بالوحدة حتى لو كان مع الناس، وكذلك إحساس النزير بالشعور بالضيق بأن الأشياء من حوله غير حقيقية " .

ويعزو الباحث هذه النتيجة في ظل النظريات التي تفسر التوافق النفسي والاجتماعي، فإن غالبية علماء النفس على اختلاف مدارسهم ينظرون إلى التوافق على أنه السلامة والخلو من الاضطرابات والصراعات النفسية، والقدرة على الانسجام مع النفس والآخرين، حيث يرى فرويد أن عملية التوافق النفسي غالباً ما تكون لا شعورية، أي أن الفرد لا يعي لأسباب الحقيقة لكثير من السلوكيات، فالشخص المتوافق هو من يستطيع إشباع المتطلبات الضرورية لهو بوسائل مقبولة اجتماعياً، وعلى هذا الأساس يربط فرويد التوافق بقوة الأنا، حيث يكون المنفذ الرئيسي فهو يتحكم ويسيطر على الهو والأنا الأعلى (العصيمي، ٢٠١٠)، بينما يرى " أدلر " أن السلوك يتحدد على نحو أولى بالدوافع الاجتماعية بالرغم من أنه لم يعتبر الإمكانية الاجتماعية فطرية ولقد كان من أجل التفوق للتوافق هو الدافع الاجتماعي الذي يركز عليه ادلر كتعويض عن مشاعر اللونية، كما يرى أن في التفوق، غير أن النتيجة النهائية هي وجود قوة دافعة أساسية في كل الكائنات الإنسانية تفسر النماء والتقدم الاجتماعي (أبو سكران، ٢٠٠٩).

كما يفسر الباحث هذه النتيجة في ظل النظرية السلوكية التي تقول أن أنماط التوافق وسوء التوافق يعد متعلمة أو مكتسبة وذلك من خلال الخبرات التي يتعرض لها الفرد والسلوك التوافقي يشتمل على خبرات تشير إلى كيفية الاستجابة لتحديات الحياة والتي سوف تقابل بالتعزيز أو التذعيم (العبيدي،

(٢٠٠٩)

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً في ظل نظرية "كارل روجرز" في علم النفس للإنسان والذي يشير إلى أن الأفراد الذين يعانون من سوء التوافق يعبرون عن بعض الجوانب التي تقلقهم فيما يتعلق بسلوكهم غير المنسقة مع مفهومهم عن ذواتهم، وأن سوء التوافق يمكن أن يستمر إذا ما حاول الأفراد الاحتفاظ ببعض الخبرات الانفعالية بعيداً عن مجال الإدراك أو الوعي، وينتج عن ذلك استحالة تنظيم مثل هذه الخبرات، أو توحيدها جزء من الذات التي تنفكك وتتبعثر نظراً لافتقاد الفرد قبوله لذاته، وهذا من شأنه أن يولد مزيداً من التوتر والأسى وسوء التوافق، وهذا ما أكدته إجابات النزلاء على مقياس التوافق النفسي والاجتماعي في هذه الدراسة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة السيد (٢٠١٧) والتي أظهرت وجود سوء توافق اجتماعي لدى النزلاء بولاية الخرطوم، حيث تفسر التوافق الاجتماعي أو الشخص المتوافق اجتماعياً بأنه الشخص القادر على التنسيق بين حاجاته وسلوكه وتفاعله مع البيئة ويتحمل عناء الحاضر من أجل المستقبل متصفاً بتنسيق سلوكه وعدم تناقضه ومنسجماً مع معايير مجتمعه دون التخلي عن استقلاليتهم مع تمتعه بنمو سليم، وإن الإنسان اجتماعي بطبيعته ومشاكله ناتجة عن انفصاله عن مجتمعه ولا يخلو شخص في حياته من سوء التوافق ولكن هناك اختلاف في مستوى التوافق، وقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الشمري (٢٠١٨) والتي توصلت إلى وجود توافق نفسي واجتماعي لدي عينة الدراسة وأن هناك علاقة موجبة بين التوافق النفسي والاجتماعي والتفكير الإيجابي، كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ظل النظرية الاجتماعية التي ترى أن الشخصية المتكاملة التي لا يظهر عليها تناقض أو صراع أو عدم اتساع أي اننا عندما نتعرض لدراسة التوافق في ضوء هذه النظرية يجدر بنا أن نشير أن تعقد المجتمع الحديث يؤدي إلى تقليل فرص التكامل للشخصية وإلى ظهور احتمالات كثيرة لتفككها والدليل على هو الزيادة في نسبة من يقعون فريسة للأمراض النفسية والعقلية والسوي من استطاع أن يجاري قيم المجتمع ومعايير وأهدافه. (عبدالله، ١٩٩٧). وهذا ما اتفقت عليه نتائج دراسة

الحملوي (٢٠١٣) والتي خلصت إلى أن الراشد المصاب بداء السكري قادر على تحقيق توافق نفسي واجتماعي من خلال التفاعل مع البيئة ومع نفسه وتجاوز صعوبات المرض مع تنمية الميل إلى الاستقلال في الأسرة والاعتماد على النفس وتحقيق الذات وتقبل المرض، فيتطلع إلى تحمل بعض المسؤوليات وأداء بعض الأدوار الاجتماعية مثل أي شخص وتحقيق توافق اجتماعي من خلال مسايرته للنماذج السلوكية التي تحدث في بيئته فيجد ذلك موقفاً له ليؤكد ويحقق ذاته ويتوجه شخصياً في حياته اليومية دون مساعدة الآخرين.

وينظر إلى التوافق الاجتماعي من خلال مظاهر السلوك الخارجي للفرد أو الجماعة، فالالتجاه الاجتماعي يشير إلى أن الفرد يتقاد للجماعة وإطاعة أوامرهما لمقابله متطلبات الحياة اليومية قصد المحافظة على تماسكها ووحدها، فهذا الأمر يعتبر أسلوباً إيجابياً للتوافق في حين أن الخروج عن طاعة الجماعة ومحاولة الإضرار بها يعتبر مظهراً من مظاهر سوء التوافق، ومن هنا نخلص بأن التوافق الاجتماعي يعني الالتزام بثقافة وعادات المجتمع التي يتشربها الفرد في عملية التنشئة الاجتماعية (ربوح، ٢٠١٣)، وتختلف نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع نتائج الدراسة الشبيهة دويقي وآخرون (٢٠٢٠) والتي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة الدراسة وكذلك وجود علاقة ارتباطية بين القلق الاجتماعي والتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة جامعة البلدية في ظل جائحة كورونا والحجر الصحي.

#### د. بعد التوافق الصحي:

استناداً إلى ما تم التوصل إليه من خلال تطبيقنا لمقياس التوافق النفسي والاجتماعي فقد أظهرت النتائج تديني مستوى التوافق الصحي لدى نزلاء العود للجريمة، حيث حصدت المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث موافقة ورضى أفراد العينة، وتحققت بدرجة متوسطة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، والذي عبر

عنه أفراد العينة من خلال فقرات المقياس والتي كان أهما "يشعر النزلاء في كثير من الأحيان أنهم متعبون جداً في نهاية اليوم، وكذلك شعورهم بالصداع والإرهاق".

وفي حدود الدراسة لم يتحصل الباحث على أي نتائج دراسة اتفقت أو اختلفت مع نتائج دراسته والتي أظهرت تدني مستوى التوافق الصحي لدى النزلاء.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لتعرض نزلاء العود للجريمة لتجربة الحبس التي تعتبر من أخطر الأحداث والأزمات التي قد تصادف الإنسان في حياته، وذلك لما لها من تأثيرات فسيولوجية ونفسية واجتماعية تمتد لما بعد مدة السجن وانقضاء العقوبة، وأن مرور الفرد بمثل هذه الظروف الاستثنائية يعرضه لضغوط هائلة تتطلب منه استراتيجيات متعددة للمحافظة على التوافق النفسي، حيث تشير نتائج كثير من البحوث إلى أن أشد أنواع الضغوط وأكثرها ارتباطاً بالتوتر والاضراب النفسي هي تلك التي تحدث للفرد المنعزل (كما في حالة السجن) الذي يفتقد للمساندة الوجدانية، والدعم الاجتماعي والمؤازرة الأسرية (عبد الستار، ١٩٩٨)؛ كما يرى الباحث أن الضرر لا يقتصر على الجانب النفسي فقط، لأن العزل الانفرادي، بحسب دراسات وتقارير طبية أثبتت بما لا يقبل التأويل، أن الأسير يصاب بأمراض في الجهاز الهضمي والأوعية الدموية والقلب وفي الجهاز التناسلي وجهاز البول، إضافة أن الأسرى المعزولين يعانون أعراض أخرى مثل الرجفة والصداع النصفي والإرهاق المزمن، واضطرابات دقات القلب وضيق التنفس والتعرق الشديد وهذه الأعراض تشكل خطراً شديداً على حياة النزلاء.

ويرى الباحث أن هناك ارتباطاً قوياً بين التوافق الصحي والتوافق الشخصي والذي يتضمن السلوك الانفعالي الناضج والتعبير الانفعالي المناسب لمثيرات الانفعال، وحل المشكلات وقد ذكر (دانيال جولمان) أن الفيلسوف اليوناني "أرسطو" أكد أن الانفعالات يجب أن تناسب الموقف والظرف تماماً، وفي حالة كبت الانفعال فذلك يؤدي إلى العزلة، والخروج عن إطار السيطرة، ويتحول إلى اضطراب نفسي

(القلق، الاكتئاب، الغضب...) وهذا مؤشر لسوء التوافق (جولمان، ٢٠٠٠)، كما أن هناك العديد من مظاهر سوء التوافق النفسي والتي توافقت مع استجابات النزلاء في هذه الدراسة لتلك المظاهر منها الشخص غير المتوافق لا يجد طعماً للحياة لكثرة ما يعانيه من توترات موصولة وصراعات نفسية محسومة، وما تنطوي عليه هذه الصراعات من مشاعر القلق والذنب والنقص السخط والرتاء للذات وكذلك الشخص غير المتوافق غير ناضج من الناحية الانفعالية (أناني وغيرور) وأيضاً سوء صحة الجسمية، والتي أخذت تأثيرها من معاناته النفسية واضطرابه الانفعالي فنجد الشخص سيئ التوافق يشكو من الأرق أو فقدان الشهية للطعام، أو خفقان القلب أو ضيف التنفس والإرهاق. (ونوغي، ٢٠١٤م)، كما أن الاتزان والثبات الانفعالي يلعبان دوراً كبيراً في توافق الفرد مع نفسه، وشعوره بالرضا مما ينعكس إيجابياً على حياته، وفعاليته اليومية، وقد أكدت الدراسات أن العواطف السلبية كالغضب والقلق... وغيرها تؤثر سلباً على صحة الإنسان، وتوافقه، كما يتضمن التوافق الشخص، التوافق العقلي الذي يتحقق بقيام كل العمليات العقلية بوظائفها كالإدراك والتفكير والقدرات بدورها كاملاً وبالتنسيق مع باقي العمليات، ويقول مايو سالوفي "mayer Salovey" أن الأشخاص الذين يتميزون بالوعي واعين بحالتهم المزاجية، يتمتعون برؤية إيجابية لانفعالهم ويتمتعون بصحة نفسية جيدة ولديهم رؤية إيجابية للحياة (حسين، ٢٠٠٦).

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً لاحتمال وجود بعض العوائق الجسمية لدى النزلاء لأنه في بعض الأحيان يكون الدليل الوحيد على سوء التوافق هو ما يظهر في شكل أعراض جسمية مرضية، وكما ثبت فإن العوائق الجسمية تعيق التوافق النفسي والاجتماعي ويقصد بها بعض العاهات والتشوهات الجسمية، ونقص الحواس التي تحول بين الفرد وأهدافه فضعف القلب وضعف البنية قد يعوقا النزول عن المشاركة في البرامج الإصلاحية المتنوعة في مراكز الإصلاح والتأهيل، وكذلك قبح المنظر قد يعوق الشخص عن الزواج

وتكوين أصدقاء وغيرها والتفكير في هذه الأشياء تسبب عدم التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء، كذلك يعد الشذوذ النفسي والجسمي من أهم أسباب سوء التوافق النفسي ويقصد به أن يكون الفرد ذا خاصية جسمية أو عقلية عالية جداً أو منخفضة جداً في مثل هذه الحالات يحتاج إلى اهتمام ورعاية خاصة مما يؤثر على استجاباته للمواقف المختلفة، فطويل القامة طولاً مفرطاً أو القصير قصراً مفرطاً أو الذكي ذكاءً عالياً أو ضعيف العقل كل منهم يعامله المجتمع بطريقة معينة قد تؤثر على توافقه (أشرف وصبره، ٢٠٠٤م).

كما يعزو الباحث هذه النتيجة في ضوء النظرية البيولوجية للباحثين " داروين " ومنل كالمان وجالتون"، حيث ركزت هذه النظرية على النواحي البيولوجية للتوافق، وترى أن كل أشكال التوافق تعود إلى أمراض تصيب أنسجة الجسم والمخ، وتحدث هذه الأمراض منها الموروثة ومنها المكتسبة خلال مراحل حياة الفرد من إصابات واضطرابات جسمية، ناتجة عن مؤثرات من المحيط، أو تعود إلى اضطرابات نفسية التي تؤثر على التوازن الهرموني للفرد نتيجة تعرضه للضغوطات، ويرى أصحاب هذه النظرية أن عملية التوافق تعتمد على الصحة النفسية وبالتالي التوافق التام للفرد (التوافق الجسمي ) أي سلامة وظائف الجسم المختلفة، ويقصد بالتوافق في ظل هذه النظرية انسجام نشاط ووظائف الجسم فيما بينها، أما سوء التوافق فهو اختلاف التوازن الهرموني أو نشاط أو وظيفة من وظائف الجسم (رياش، ٢٠٠٨م).

### كيف تؤثر البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة؟

أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية للبرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة، وقد استعان الباحث بالعديد من الدراسات التي أيدت ودعمت وجود هذه العلاقة والتأثير المعنوي وذلك على النحو التالي.

يعتقد العديد من الباحثين في مجال علم النفس والاجتماع وجود علاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي، وفي هذا الإطار يذكر الدكتور عبد الله غانم الخبير بمركز بحوث شرطة الشارقة أن تأهيل السجين هو مجموعة من الجهود العلمية والعملية والاجتماعية التي تقوم بها أجهزة حكومية وأهلية متخصصة ومنطوقة بحيث تتظافر تلك الجهود لتحويل النزير إلى إنسان سوي وعضو صالح في المجتمع قبل الإفراج عنه بهدف تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للنزير مع مجتمعه حتى لا تدفعه الصعوبات التي قد تواجهه إلى العود لارتكاب الجريمة وهذا يدل على وجود علاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي، وجاءت نتيجة دراسة عباس وعليوى (٢٠١٩م) لتعزز هذه النتيجة والتي أظهرت أن البرامج الرياضية تعمل على رفع مستوى الصحة النفسية والجسدية وتنمية روح العمل بين النزلاء والمؤسسة الإصلاحية وكذلك البرامج الاجتماعية والنفسية تسعى إلى التأكيد على ضرورة تنمية الروابط الأسرية والاجتماعية بين نزلاء المؤسسات الإصلاحية وأسرتهم وخلق أنظمة مرنة لتسهيل العلاقة بين النزير وأسرته، وذلك عن طريق معالجة الظروف والأسباب الاجتماعية التي كانت سبباً رئيساً في دفعهم للإجرام كالظروف الاجتماعية الممثلة بالتفكك الأسري أي الخلافات الأسرية والفقر والبطالة وغيرها، كما أن عملية التوافق النفسي والاجتماعي للسجين يمكن أن تتم عبر عملية التطبيع الاجتماعي بواسطة برامج التأهيل والإصلاح والتربية التي يخضع لها النزلاء داخل مراكز الإصلاح

والتأهيل، بينما لا يتسنى النظام الإصلاحي أن ينتج النتائج المرجوة منه إلا إذا كان مدعوم بمجموعة من النظم التكميلية للنزول وخاصة أن المؤسسة الإصلاحية مجتمع خاص ومستقل له نمطه الاجتماعي والثقافي ووسائله الخاصة في التنشئة الاجتماعية والإصلاح والتأهيل وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للنزلاء.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الصليهم (٢٠١٤م) والتي أظهرت نتائجها أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على دور برامج التأهيل المستخدمة حالياً في تأهيل المفرج عنهم من سجن الحائر، ومن أهم تلك الأدوار: أن البرامج الدينية تزيد من التوافق النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم من خلال التمسك بالقيم الدينية والاجتماعية، وأن البرامج التعليمية تسهم في رفع درجة استيعاب المفرج عنهم للحفوية النظرية للمهن والحرف التي تعلموها. وأن هناك اتجاهات إيجابية بين أفراد عينة الدراسة من المفرج عنهم من سجن الحائر نحو البرامج التأهيلية المقدمة لهم، وذلك يتمثل في: أن البرامج المقدمة لهم تنمي لديهم الإحساس بضرورة وأهمية تغيير سلوكهم كي ينسجموا مع توجهات المجتمع، وأن البرامج المقدمة لهم تساعدهم في الخروج من العزلة التي عاشوها خلال فترة بقائهم في المؤسسة العقابية، وأن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على آثار البرامج التأهيلية في تسهيل اندماج المفرج عنهم في المجتمع، وذلك يتمثل في: تدعيم وتقوية قدرات المفرج عنهم على مواجهة مشكلاتهم، وأن تكون البرامج التأهيلية أداة فاعلة لتحقيق الأمن الفكري للمفرج عنهم.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً لحاجة النزلاء للأمن النفسي وتأثيره على التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء، وينشأ الأمن النفسي نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به من خلال الخبرات التي يمر بها والعوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في الفرد (زيداني، ٢٠٠٢)، وقد أثبت الكثير من الدراسات منها (عسيري، ٢٠٠٣م، فوجه، ٢٠١١م) أن توافق الفرد الاجتماعي في مراحل نموه المختلفة يتوقف على مدى شعوره بالأمن والطمأنينة في طفولته، فإذا نشأ

الفرد في جو آمن ودافئ فإنه سينمو بشكل سوي، ويصبح قادراً على تحقيق ما يريد، وقد ثبت في علم النفسي الإكلينيكي أن العصبيين والجائحين يعانون فقدان الشعور بالأمن، فقد أوضح ماسلو (*maslow*) أن أنماط معينة من العصبيين، وخاصة المصابين بعصاب الوسواس القهري، يكونون مدفوعين بدرجة كبيرة للبحث عن إشباع حاجاتهم على الأمن (*Demary*، ٢٠٠٥م)، وإن الناس عادة عرضة لضغوطات وصراعات داخلية وخارجية، وعليهم مواجهة الرغبات والدوافع الشخصية المتعارضة من أجل استمرار التوازن النفسي لديهم، أي تحقيق التوافق الإيجابي (عبد الحميد، ٢٠٠٤م)، وعليه فإن مفهوم الأمن النفسي ومفهوم التوافق الاجتماعي يشيران إلى المظاهر نفسها، فالأمن النفسي هو التعبير عن التوافق الاجتماعي، وهو الواقع الحركي النشط لحياة الفرد النفسية والاجتماعية في تفاعلها مع محيطها، والتوافق الاجتماعي دليل الصحة النفسية فإذا ساءت بدورها، وإذا ما تحسن تحسنت تلك الصحة، وهي التي تعطي مستوى مرتفع من الشعور بالأمن النفسي للفرد. فالتوافق الاجتماعي مسألة شخصية تعمل فيها خبرة الشخص، والموقف الذي يحيط به، كما تعمل فيها مجموعة أخرى من العوامل (نعيسة، ٢٠١٤).

ولذلك وبناءً على المعطيات السابقة يمكننا القول بأن نزلاء العود للجريمة نتيجة تعرضهم لضغوطات الحياة قبل السجن وأثناء تكوينهم في مراكز الإصلاح والتأهيل تولد لديهم عدم الشعور بالأمن النفسي والخوف من المستقبل المجهول والمظلم أمامهم الأمر الذي أدى إلى سوء توافقتهم النفسي والاجتماعي، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة نعيسة (٢٠١٤) والتي أظهرت وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين درجات عينة الدراسة من الأحداث الذكور المقيمين في دار خالد بين الوليد للإصلاح في منطقة قيسا في محافظة دمشق على مقياس الأمن النفسي ودرجاتهم على مقياس التوافق الاجتماعي عند مستوى الدلالة (٠,٠١) ويعني ذلك كلما ارتفعت درجة التوافق لدى العينة

ارتفعت درجة الأمن النفسي لديهم وبمعنى آخر: كلما زاد الشعور بالطمأنينة النفسية ارتفع الشعور بالتوافق النفسي والاجتماعي لدي الإنسان.

كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة عبد العظيم وآخرون (٢٠١٩)، ودراسة عبد الرحمن (٢٠١٨)، ودراسة الجندي وأبو فنار (٢٠١٦)، ودراسة أبو السعود (٢٠١٥)، ودراسة تمتاز وآخرون (٢٠١٤)، ودراسة الطاهر (٢٠١٠)، والتي أظهر وجود أثر وسائل الإصلاح وبرامج التأهيل والإرشاد الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي.

بينما لم يتحصل الباحث على أي نتائج دراسة اختلفت مع نتائج دراسته والتي أظهرت وجود تأثير معنوي للبرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة في حدود الدراسة.

ويمكننا تفسير هذه النتيجة أيضاً لتطور أساليب التربية والتهذيب والإصلاح في مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك نتيجة لتطور بعض العلوم مثل (علم النفس والخدمة الاجتماعية، والتربية) ونتيجة لهذا التطور تغيرت النظرة إلى السجين فأصبح ينظر إليه على أنه شخص يحتاج إلى التأهيل والرعاية ليعود إلى المجتمع وهو عضو صالح وفاعل، وبالتالي تحولت وظيفة السجن من مؤسسة عقابية إلى مؤسسة إصلاحية تهيئية هدفها التربية وإعادة التأهيل، وإذا استطاعت المؤسسة الإصلاحية بناء هذا المفهوم وثبت نجاحه على أرض الواقع فبالتالي يمكن أن نعالج مشكلة نزلاء العود من العود للجريمة مرة أخرى ومن الانزلاق نحو ارتكاب الجرائم بكل أسبابها والتخلص من المشاكل النفسية والاجتماعية مثل السلوك العدواني والذي يؤدي إلى ارتكاب النزلاء الجرائم كما ذكرنا سابقاً ومن ثم التوافق مع المحيط الذي يعيشون فيه والانسجام مع الجماعة التي ينتمون إليها والتي تمكنهم أيضاً من التوافق النفسي والاجتماعي، وهذا ما أكدته المطرفي

(٢٠١٧) والتي أظهرت انخفاض مستوى السلوك العدواني لدى النزلاء بعد تطبيق برنامج ارشادي سلوكي عليهم لخفض السلوك العدواني في دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة عرعر.

ويرى الباحث من خلال تفسير وتوضيح العلاقة التأثيرية بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة، ارتباط هذين المتغيرين في ضوء أهمية البرامج الإصلاحية في عملية التوافق النفسي والاجتماعي للنزلاء ودورها الفاعل والبارز في تأهيل وإصلاح نزلاء العود للجريمة والتخلص من المشاكل النفسية والاجتماعية وكذلك التخلص من السلوك العدواني لديهم، وإمدادهم بالأساليب الوقائية والعلاجية التي تحقق لهم الاندماج مع مجتمعاتهم وجعلهم أشخاصاً نافعين لأنفسهم ولأسرهم ومجتمعاتهم، وكذلك تأهيلهم ليكونوا فاعلين في تنمية المجتمع الفلسطيني بعد قضاء فترة حكمهم في مراكز الإصلاح والتأهيل وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، وقد جاءت الدراسات السابقة مؤيدة لوجهة نظر الباحث، وما افترضه في مشكلة الدراسة مما يقوي أدلة وصحة ما توصل إليه من نتائج.

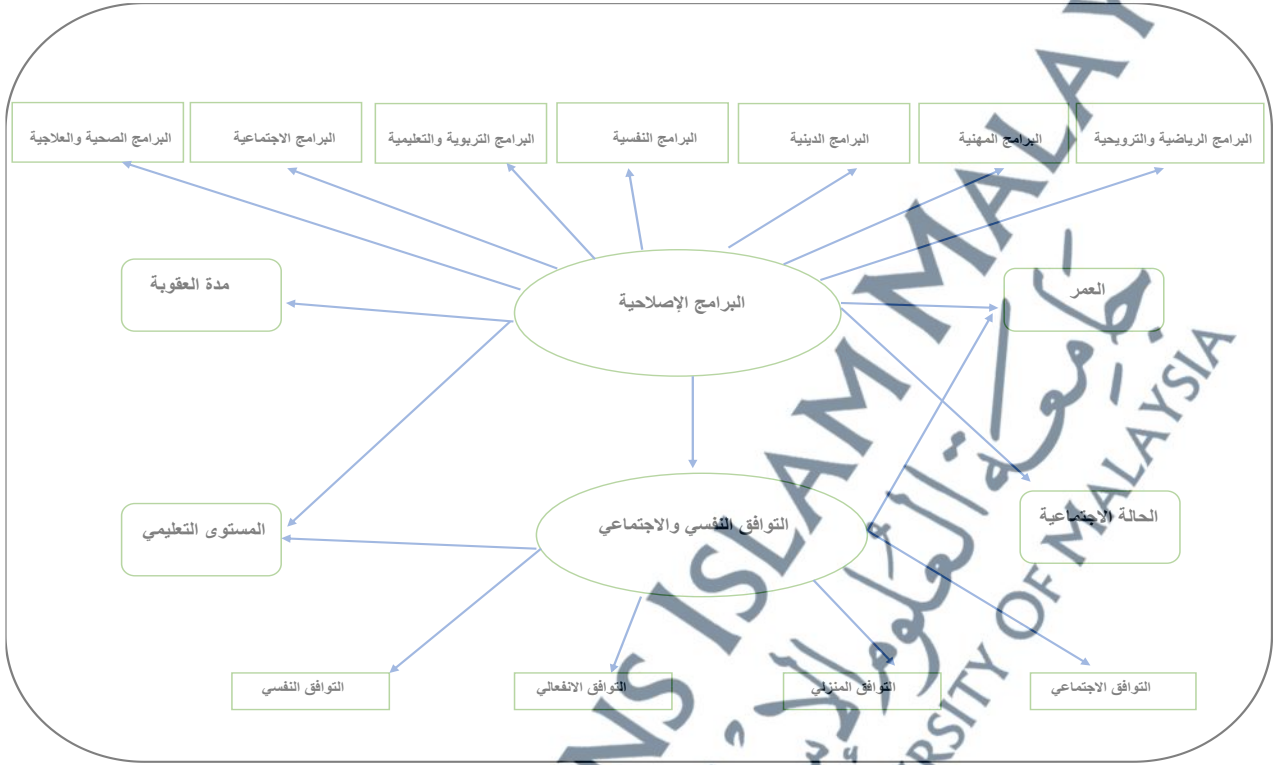
٥,٢,٤ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

كيف تؤثر تطبيق البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي باختلاف المتغيرات الدخيلة بينهما (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مدة العقوبة)؟

أظهرت نتائج الدراسة أن البرامج الإصلاحية لها تأثير معنوي على التوافق النفسي والاجتماعي، كما أسفرت التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج أموس عن نموذج معدل أن كلاً من متغير العمر والمستوى التعليمي لهما تأثير معنوي كمتغيرات دخيلة على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي، بينما أشارت النتائج إلى أن المتغيرات الأخرى: الحالة الاجتماعية

ومدة العقوبة ليس لهما تأثير معنوي - كمتغيرات دخيلة - على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية

ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي، ويوضح الشكل رقم (٥,١) النموذج المعدل على النحو التالي



الرسم البياني ٥,١: النموذج المعدل الناتج عن استخدام برنامج اموس لتوضيح العوامل الديموغرافية في مسار العلاقة التأثيرية بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي

وفيما يلي مناقشة النتائج المفصلة حسب المتغيرات الدخيلة ذات التأثيرات المعنوية.

#### أ. متغير العمر

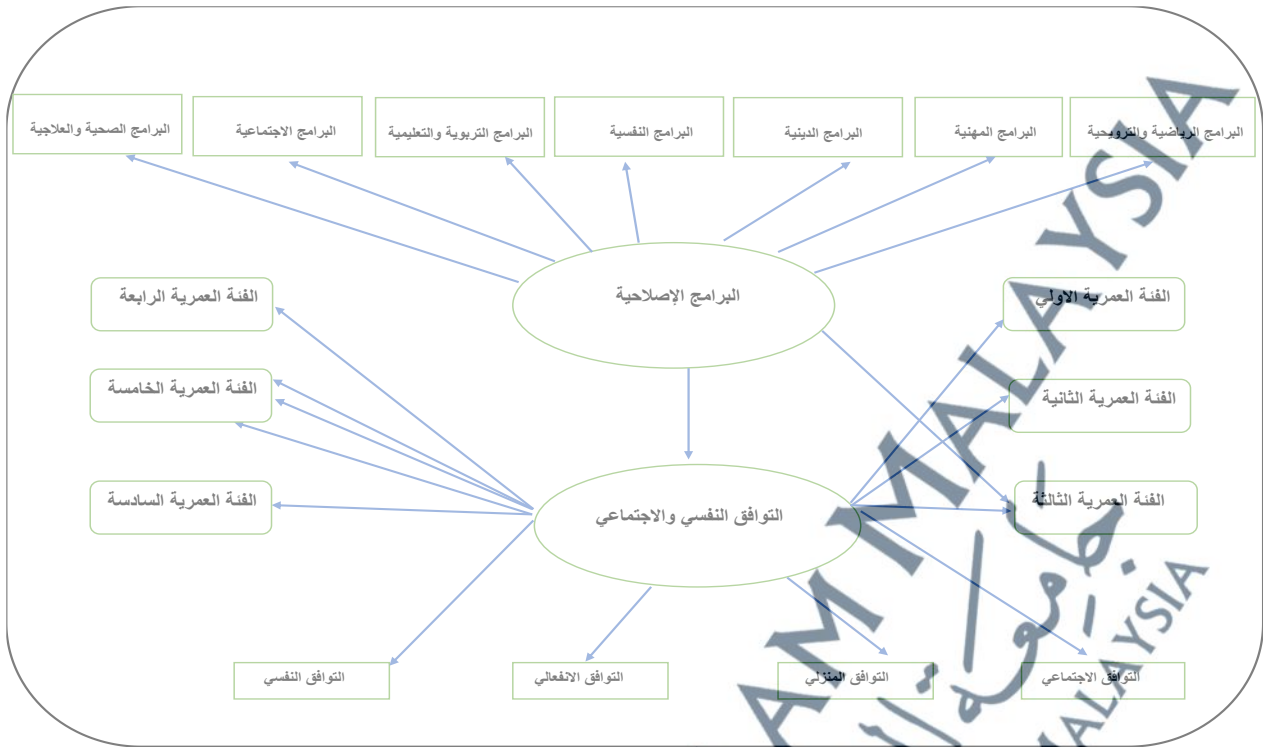
بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير معنوي لمتغير العمر كمتغير دخيل على

العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي، وقد اسفر استخدام برنامج

أموس عن نموذج معدل يوضح الدور الدخيل لعامل العمر في مسار العلاقات بين البرامج الإصلاحية

والتوافق النفسي والاجتماعي فحسب البيانات في الجدول رقم (٤,٢٢): أن الفئة العمرية الخامسة (من

٣٨ إلى أقل من ٤٣) هي الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية ككل و التوافق الاجتماعي، كما أشارت النتائج في الجدول رقم (٤,٢٣): أن الفئة العمرية السادسة (أكثر من ٤٣) هي الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية ككل والتوافق المنزلي، بينما أشارت النتائج في الجدول رقم (٤,٢٤): أن الفئة العمرية الثالثة (من ٢٨ إلى أقل من ٣٣) هي الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية ككل و التوافق الصحي، كما أوضحت النتائج في الجدول رقم (٤,٢٥): أن الفئة العمرية الخامسة (من ٣٨ إلى أقل من ٤٣) هي الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية ككل و التوافق الانفعالي، وهذا يعني أن متغير العمر ذات تأثير معنوي على العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة تعزى للفئة العمرية الخامسة والسادسة والتي تقع أعمارها (من ٣٨ إلى أكبر من ٤٣) عاماً، باستثناء العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق الصحي حيث كانت الفئة العمرية الثالثة (من ٢٨ إلى أقل من ٣٣) هي الأكثر تأثيراً في العلاقة، ويوضح الشكل (٥,٢) ذلك على النحو التالي:



الرسم البياني ٥,٢: النموذج المعدل الناتج عن استخدام برنامج اموس لتوضيح عامل العمر في مسار العلاقة التآثرية بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي

ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى الإدراك والوعي والنضج العقلي والمعرفي لدى هذه الفئات، حيث ومن الطبيعي أن نجد الأشخاص الذين تقع أعمارهم تحت هذه الفئة العمرية هم أكثر وعياً وإدراكاً من الفئات الأخرى، وبالتالي يتأثرون في البرامج الإصلاحية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل وخاصة الدينية منها وهذا ما أكده القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دَرْجَتِي إِنَّي لَأُؤْتِي لِيكَ وَإِنَّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥]، وكذلك أيضاً نجد أن البرامج الإصلاحية لها تأثير كبير في نفوسهم وفي حياتهم أكثر من غيرهم من الشباب صغار السن وهذا ما أثبتته نتائج هذه الدراسة فهم يهتمون بتلك البرامج ويريدون تغيير أنفسهم وأن يسلكوا طريق الخير والصلاح بالاستفادة من البرامج الإصلاحية المقدمة لهم بكافة أنواعها والتي ذكرناها سابقاً فهي تزيد من تحصيلهم العلمي واكتسابهم مهنة

وخبرات جديدة تساعدهم على العيش بالسبل الصحيحة والتي تحولهم من أشخاص مجرمين إلى أشخاص نافعين ومنتجين في مجتمعاتهم بعد الإفراج عنهم.

وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة حكومي (٢٠١٥) والتي أوضحت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية البرامج الإصلاحية تبعاً لمتغير الفئة العمرية، واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الصفحي (٢٠١٥) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول دور البرامج الإصلاحية في تأهيل الفتيات بحسب متغير العمر، كما اختلفت مع نتيجة دراسة أبو بطيخان (٢٠١٣) حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق في ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات إجابات الباحثين حول واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات غزة يعزى لمتغير العمر، كذلك اختلفت مع نتيجة دراسة الحربي (٢٠١٠) والتي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (دور برامج حفظ القرآن الكريم في تقوية الوازع الديني لدى النزلاء) باختلاف متغير فئات العمر، حيث يرجع الباحث السبب إلى أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة تقل أعمارهم عن (٣٥) سنة مما يجعلهم متجانسين من حيث العمر مما يقلل من الاختلاف بين آرائهم باختلاف أعمارهم، كما اختلفت مع نتيجة دراسة أبو صفية (٢٠١٦) حيث أظهرت نتيجة الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في تقديم التأهيل النفسي والاجتماعي لدى النزلاء يعزى لمتغير العمر لان النزلاء قد تحطو سن الرشد في هذه المرحلة. والتأهيل في المجال النفسي والاجتماعي هما واحد بالنسبة لهم.

كما يفسر الباحث هذه النتيجة أيضاً من خلال الرجوع إلى الإطار النظري والدراسات السابقة على صعيد تأثير العمر على التوافق النفسي والاجتماعي، فقد أكدت بعض الدراسات وجود اختلاف في درجة التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص على اختلاف أعمارهم، فمثلاً نجد أن البالغين

الراشدين يتميزون بدرجة أكبر من الذين هم في سن المراهقة أو سن الشباب الصغير في توافقهم النفسي والاجتماعي، حيث إنهم قادرين على تحقيق توافق نفسي واجتماعي من خلال التفاعل مع البيئة ومع انفسهم وتجاوز الكثير من الصعوبات مع تنمية الميل إلى الاستقرار في الأسرة والاعتماد على النفس وتحقيق الذات وتقبل الظروف الصعبة التي يمرون بها فيتطلعون إلى بعض المسؤوليات وأداء بعض الأدوار الاجتماعية مثل أي شخص من خلال مسايرتهم للنماذج السلوكية التي تحدث في بيئتهم فيجدون ذلك موقعاً لهم ليؤكدوا ويحققوا ذواتهم، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الحملاوي (٢٠١٣) والتي أوضحت أن الأفراد الراشدين يتمتعون بدرجة مقبولة من التوافق النفسي والاجتماعي، وكذلك دراسة حسين (٢٠١٤) والتي أظهرت وجود فروق في التوافق النفسي والاجتماعي لأفراد عينة البحث الأساسية تبعاً لاختلاف متغير العمر لصاح الفئة من (من ٦٠ إلى اقل من ٦٥) وترجع الباحثة السبب في هذه الفروق لقدرة هذه الفئة على التكيف مع الظروف المتغيرة في هذه المرحلة العمرية مما يجعلهم أكثر توافقاً نفسياً واجتماعياً مقارنة بفئات أخرى من العمر.

واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة السيد (٢٠١٧م) والتي دلت على عدم وجود علاقة ارتباطية بين التوافق النفسي والتوافق الاجتماعي ومتغير العمر.

كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة موسى (٢٠٠٤م) إذ أشارت هذه الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين العمر والتوافق النفسي والاجتماعي إذ إن مرحلة الشباب تمثل أوج نشاطها وحيويتها تتوافر لديها الإمكانيات للعطاء وبذلك الجهد، وأن كبار السن يفرض عليهم الواقع الاجتماعي ضرورة التحلي بالأخلاق الحميدة وعدم الاكتراث وتزداد قوة سيطرتهم على أنفسهم وشهواتهم.

كما يعتبر العمر مؤشراً للتكيف لدى الأشخاص ويظهر مدى نضجهم وتفاعلهم مع الحياة ولذلك في مرحلة الشباب تقل فيها التجربة والإدراك وقد تكون أكثر مراحل عمر الإنسان مليئة بالعثرات

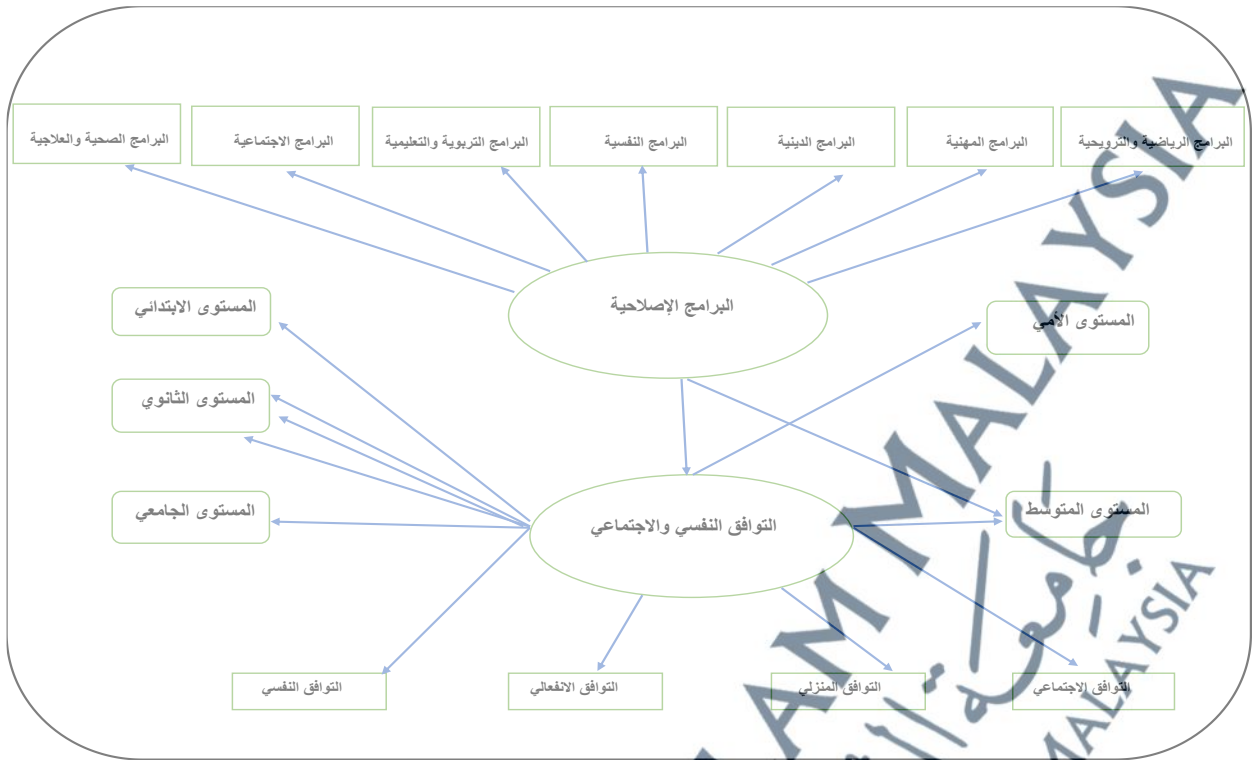
ولذلك كلما تقدم السن ازداد الإنسان تجربة وتفاعلاً مع الحياة، لدى يعتبر العمر من الخصائص الفردية التي تميز الشخصية سواء من الناحية الفسيولوجية أو النفسية حيث يمر الإنسان بمراحل متنوعة ومتفاوتة، تبدأ أولها بمولده ثم يقطعها مرحلة تلو مرحلة حتى يبلغ غايته، ويمر كل إنسان بهذه المراحل حتى تنتهي حياته حين يقدر له أن يعيش إلى نهاية الشيخوخة، ومن جهة أخرى فإن البنية تتغير تبعاً للسن وليس ذلك مقتصرًا على ما يصحب التقدم في السن من الانتقال من ظروف اجتماعية إلى ظروف أخرى بل يمتد كذلك إلى ما يصحب التقدم في السن من اختلاف مدى استجابة الفرد لتأثيرات المؤثرات الخارجية وهذه التغيرات جميعها سواء كانت عضوية أو نفسية، وسن المراهقة والشباب عند الأفراد هما أكثر المراحل قوة وحيوية وانفعالية والمراهقة بصورة خاصة تتميز باضطرابات نفسية وعدم استقرار عاطفي وتقلبات في المزاج وقلة المبالاة واندفاع نحو الجنس واستجابة للإغراء وضعف القدرة على ضبط النفس والتحكم في الأهواء والميول والرغبات، فالفرد يختلف باختلاف المراحل العمرية من الطفولة أو المراهقة أو الشباب أو النضج أو الكهولة بصورة خاصة زيادة أو نقصان بمراحل معينة من عمر الإنسان وتقل في مرحلة النضج لما يتسم به المرء من هدوء وقدرة على كبح جماح العواطف والأهواء والنزوات غير الشرعية (السيد، ٢٠١٧م).

ويرى الباحث من خلال نتائج الدراسة أن البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي ذات علاقة تأثيرية بمعنى أن البرامج الإصلاحية تؤثر على التوافق النفسي والاجتماعي بحيث كلما ارتفعت كفاءة البرامج الإصلاحية كلما زاد التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء، كما أن للعمر تأثير ملحوظ على العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي بحيث كلما تقدم الإنسان في العمر يصبح أكثر وعياً وادراكاً لمصلحة نفسه وأسرته وبالتالي يستطيع التغلب على المشاكل النفسية والاجتماعية والمضي في طريق الصلاح والاستقامة فإذا أصلح نفسه وذاته فإنه يستطيع الوصول إلى درجة

عالية من التوافق النفسي والاجتماعي، وبالتالي سوف يتحول من شخص مجرم إلى شخص سوي بعد خروجه من مراكز الإصلاح والتأهيل.

#### ب. متغير المستوى التعليمي

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تبين وجود تأثير معنوي لمتغير المستوى التعليمي كمتغير دخيل على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي، وقد أسفر استخدام برنامج أموس عن نموذج معدل يوضح الدور الدخيل للمستوى التعليمي في مسار العلاقات بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (٤,٢٦): أن المستوى التعليمي الرابع (الثانوي) كان الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية و التوافق الاجتماعي، كما أشارت النتائج في الجدول رقم (٤,٢٧):، أن المستوى التعليمي الثاني (الابتدائي) كان الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية و التوافق المنزلي، بينما أشارت النتائج في الجدول رقم (٤,٢٨): أن المستوى التعليمي الرابع (الثانوي) كان الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية و التوافق الصحي، كما أشارت النتائج في الجدول رقم (٤,٢٩): أن المستوى التعليمي الرابع (الثانوي) كان الأكثر تأثيراً في العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق الانفعالي، وهذا يعني أن متغير المستوى التعليمي ذات تأثير معنوي على العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة يعزى للمستوى الثانوي، باستثناء علاقة البرامج الإصلاحية والتوافق المنزلي حيث كان المستوى الابتدائي الأكثر تأثيراً على العلاقة، ويوضح الشكل رقم (٥,٣) ذلك على النحو التالي:



الرسم البياني ٥,٣: النموذج المعدل الناتج عن استخدام برنامج اموس لتوضيح عامل المستوى التعليمي في مسار العلاقة التأثيرية بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المستوى التعليمي له تأثير إصلاحي يساعد النزلاء على تعديل سلوكهم حيث كلما زاد تحصيلهم العلمي كانوا على درجة من الاهتمام والحرص على المشاركة في البرامج الإصلاحية والاستفادة منها في تعديل اتجاهاتهم نحو الجريمة، لأن الأشخاص الذين يجيدون القراءة والكتابة والفهم يدركون أهمية هذه البرامج بالنسبة لهم، خاصة وأن البرامج الإصلاحية المتوفرة في مراكز الإصلاح والتأهيل تحتوي على العديد من المجالات المتنوعة والكفيلة في تعديل اتجاهاتهم وسلوكهم نحو الجريمة وتحويلهم من أشخاص مجرمين إلى أشخاص نافعين صالحين لأنفسهم ولجتمعتهم بعد الإفراج عنهم ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً إلى أن الفئة الدراسية (الثانوي) قد تتأثر بالبرامج الإصلاحية أكثر من غيرها وخاصة برامج الدعم النفسي والتأهيل الديني التي تقدمها مراكز الإصلاح والتأهيل بسبب

أنهم لم يتلقوا أي برامج تعليمية منظمة كجامعة أو المعهد من قبل، وقد تكون لهم مصدر أمل للخروج من الحالة النفسية التي يعيشونها بعد الإفراج، كما أن هذه الفئة أيضاً تطمح دوماً الاستفادة من الدروس والتوجيهات والإرشادات من قبل المرشدين والمختصين، لأنهم بحاجة إلى من يوجههم ويخرجهم من ظلمات الشر والضلال إلى طريق الخير والصالح لأنهم كانوا يفتقدون لهذه الدروس والإرشادات عندما كانوا خارج السجن، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو صفية (٢٠١٦) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المؤهل العلمي لصالح أقل من ثانوية عامة في برامج التأهيل النفسي المقدم للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بقطاع غزة.

كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن البرامج الإصلاحية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل هي برامج أولية لا تتطلب مستويات تعليمية عالية وهذا ما أثبتته دراستنا الحالية بوجود تأثير معنوي لمتغير المستوى التعليمي لصالح فئة (الثانوي وأقل) على العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي وهذا يعني الإقبال الكبير من قبل هذه الفئة على البرامج الإصلاحية وهذه البرامج لا تتطلب مستوى تعليمي مرتفع ويمكن أن يستفيد منها النزلاء أو تحقق لهم بعض الطموحات التي يسعون إليها أو تكسبهم خبرة علمية أو أكاديمية يمكن أن تكون مصدر دخل لهم بعد الإفراج، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بن شري (٢٠١٨) التي خلصت إلى وجود فروق دالة إحصائية بين غالبية أفراد عينة الدراسة في رؤيتهم لبعدهم التدريب والتأهيل وهذا يشير أن اختلاف المستوى الدراسي يؤثر في رؤية غالبية عينة الدراسة للتدريب والتأهيل، وكذلك اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة حكيمي (٢٠١٥) والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد الدراسة في فاعلية كل من (البرامج الصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والنفسية والمهنية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي المختلف، وهذا ما أشارت إليه أيضاً دراسة الشلوي (١٤٣٠) والتي خلصت لوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات

أفراد الدراسة الذين يقرؤون ويكتبون وبقية أفراد الدراسة حول دور التدريب في التأهيل المهني، دور التدريب المهني في التأهيل الاجتماعي لصالح بقية أفراد الدراسة، وقد اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الصفحي (٢٠١٥) والتي بينت عدم وجود دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور البرامج الإصلاحية في تأهيل فتيات مركز دار فناة المستقبل بحج الفيصلية وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تقارب المستويات المعرفية لدى عينة الدراسة حيث إن معظم أفراد العينة دون المستوى الجامعي، بينما اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الحربي (٢٠١٠) والتي خلصت لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول (دور برنامج حفظ القرآن الكريم في الحد من العودة إلى الجريمة) باختلاف متغير المستوى التعليمي ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة تعليمهم منخفض (أقل من الجامعي) مما يجعلهم متجانسين من حيث المؤهل العلمي الأمر الذي يقلل من الاختلافات بين آرائهم باختلاف المؤهل العلمي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على صعيد وجود تأثير معنوي لمتغير المستوى التعليمي كمتغير دخيل على مقياس التوافق النفسي والاجتماعي بأبعاده ودرجته الكلية، أي أن مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لأفراد العينة يختلف باختلاف المستوى التعليمي لنزلاء العود للجريمة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن النزلاء يختلفون في المراحل التعليمية المختلفة (الأمية، الابتدائية، الإعدادية، الثانوية، الجامعية) وبالتالي فدرجة التأثير عليهم متفاوتة، كما أنهم يعيشون في بيئة إصلاحية متفاوتة نوعاً ما حسب البرامج التي يتلقاها كل نزير حسب قدراته وإمكانياته، قد تجعلهم يشعرون بعدم الطمأنينة والقلق والخوف من المستقبل المجهول وبالتالي يؤثر على توافقهم النفسي والاجتماعي، حيث يعتبر من أهم وأبرز مظاهر سوء التوافق أن الشخص غير المتوافق لا يجد طعماً للحياة لكثرة ما يعانيه من توترات موصولة وصراعات نفسية غير محسومة وما تنطوي عليه هذه الصراعات من مشاعر القلق والذنب والنقص

والسخط والرتاء للذات، وكذلك سوء العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، كون الشخص سيئ التوافق كثيراً ما يرتاب في سلوكيات الآخرين ومقاصدهم. (الرحو، ٢٠٠٥).

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة عبد الرحمن (٢٠١٨) والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء سجون ولاية الجزيرة المدرجين وغير المدرجين تحت برنامج التعليم تبعاً لمتغير مستوى التعليم لصالح المستوى الثانوي والجامعي.

ويفسر الباحث هذه النتيجة أيضاً من خلال الإطار النظري للدراسة، حيث إن التعليم متغيراً أساسياً في فهم وإدراك القيم والأعراف والتقاليد ومضمونها وفلسفتها ويعتبر هو الطريقة التي من خلالها الحراك الاجتماعي من سلم أي أعلاه، كما أن التعليم تهذيب ومن شأنه غرس القيم الاجتماعية وإتمامها وهو بذلك يخلق القدرة على ضبط النفس ويلقن قيمة الحياة الاجتماعية ويوجه السلوك المطابق للقانون وهو كذلك يلفظ من حدة الطبع وخشونته، فالتعليم تأثيراً مزدوجاً على الظاهرة الإجرامية ويمنع من ارتكاب الجريمة في بعض الأحوال ويدفع إلى ارتكابها في أحوال أخرى، فالتعليم يغرس لدى الشخص تقديس القيم الاجتماعية والخلفية بلطف من حدة طبعه ويجعله أكثر تألفاً مع المجتمع ويجعله يفسر مغاير للحياة عن رؤية الفرد غير المتعلم فالفرد المتعلم يحقق ذاته والهدف المنشود فيجعله راضياً عن نفسه وله القدرة وأجدر أن يتعامل مع الجمهور ويحل كافة المشكلات التي تواجهه بحكمة وتأن، فالتعليم يمكن الفرد من استقلال مهاراته وقدراته وابداعاته وميوله وأفكاره وهواياته في كافة مناحي الحياة، أيضاً يكسبه الثقة في نفسه مقدراً لذاته ولمن حوله. (السيد، ٢٠١٧).

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً في ظل النظرية السلوكية حيث إن النظرية المعرفية السلوكية تعتبر من أكثر الأساليب الإرشادية الفعالة في التأثير على الأفراد والتي أشار روادها أن التوافق عملية مكتسبة عن طريق الخبرات، وأكد باندورا بأن السلوك وسمات الشخصية نتاج للتفاعل بين المثيرات

الاجتماعية (النماذج) والسلوك الإنساني والعملية العقلية والشخصية وأعطى وزناً كبيراً للتعلم عن طريق التقليد والكفاءة الذاتية وما لها من تأثيرات مباشرة في تكوين السمات التوافقية من خلال ما يعايشه الفرد من خبرات تؤدي به إلى الصحة النفسية أو المرض (الكحلوت، ٢٠١١)، وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة الحالية والتي أشارت إلى أن تنفيذ البرامج الإصلاحية يؤدي إلى تحسين التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة، وما يدل على فاعلية البرامج الإصلاحية، حيث يعزو الباحث السبب في وجود أثر واضح للبرامج في تنمية التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء ولكن ليس بالحد المطلوب في الدراسة الحالية حيث يعود سوء التوافق هنا إلى أسباب أخرى لدى النزلاء مثل (العوامل الاقتصادية، العوامل النفسية، العوامل الاجتماعية،... الخ) من العوامل التي تعيق التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود.

كما يرى الباحث أن التفاعل مع النزلاء كفريق والتعامل مع فئات جديدة ومتنوعة من المجتمع كنزلاء العود للجريمة يمكن أن يؤدي بهم إلى التكيف مع المحيط، فالإنسان لا يستطيع تحقيق توافقه النفسي والاجتماعي في ظل ظروف لا يستطيع التكيف معها.

وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة السيد (٢٠١٧) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السمة العامة للعلاقة بين التوافق النفسي والاجتماعي لأفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي تعزى لصالح الأميين وتشير الباحثة أن نتائج دراستها جاءت عكس توقعاتها بحيث إن الأميين هم أكثر ميلاً لممارسة الجريمة في حين أن الذين حظوا بتعليم جامعي وفوق الجامعي تكاد تنعدم الجريمة في وسطهم تماماً نتيجة الوعي والثقافة والتعليم، كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع كل من دراسة حسين (٢٠١٤)، ودراسة نعيصة (٢٠١٤) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق النفسي والاجتماعي لأفراد عينة البحث تبعاً لاختلاف متغير المستوى التعليمي.

وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الجندي وأبو فنار (٢٠١٦) والتي أشارت بعدم وجود فروق في درجات التوافق النفسي لدى النزلاء تعزى للمستوى التعليمي ويعزو الباحثان السبب إلى أن بعض النزلاء لا يكون لديهم مستوى تعليمي وثقافي عالي وبالتالي لا يستطيعون أن يتكيفوا مع النزلاء الذين هو أدنى منهم تعليمياً (الأميين)، وقد يكون نوع الجريمة التي ارتكبوها عبارة عن جنحة، وهذا بحد ذاته يشكل عائقاً في تعاملهم مع ذوي الجرائم الخطرة الذين يقيمون معهم داخل غرف مراكز الإصلاح والتأهيل.

#### ج. متغير الحالة الاجتماعية

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أظهرت عدم وجود تأثير معنوي لمتغير الحالة الاجتماعية كمتغير دخیل على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (٤،١٧) أن متغير الحالة الاجتماعية ليس له تأثير معنوي كمتغير دخیل على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لاختصار عينة الدراسة من نزلاء العود للجريمة ما بين الفئتين (الأعزب - متزوج)، حيث بلغت النسبة المئوية لفئة العزاب في الدراسة الحالية (٤٨،٥)، أما فئة المتزوجين بلغت (٤٣،٥) وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف كبير بين نسبي الفئتين، وبالتالي لا يوجد تفاوت كبير بين تلك النسب على الاقبال والمشاركة في البرامج الإصلاحية، إضافة إلى أن كل من الأعزب والمتزوج هم بحاجة إلى تلك البرامج الإصلاحية والتي تخدم الفئتين بعض النظر عن حاله الاجتماعية لأن الجميع يعي ويدرك أهمية تلك البرامج على حياتهم في مراكز الإصلاح والتأهيل وبعد الإفراج عنهم فهم يدركون جيداً حاجتهم إليها.

ويفسر الباحث هذه النتيجة لأن جميع النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل يعيشون نفس الظروف

التعليمية والدينية والاجتماعية والنفسية والمهنية والرياضية بعض النظر عن الحالة الاجتماعية، حيث لا يوجد تمييز بين النزلاء بناءً على الحالة الاجتماعية.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة أبو صفية (٢٠١٦) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في تقديم التأهيل النفسي والاجتماعي لدى النزلاء تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة أبو بطيحان (٢٠١٣) والتي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة غزة يعزى لمتغير الحالة الاجتماعية،

ويفسر الباحث هذه النتيجة أيضاً من خلال وجود توافق آراء للنزلاء حول مستوى البرامج الإصلاحية المقدمة لهم في مراكز الإصلاح والتأهيل، فالمتزوج كثير التفكير في أسرته وأهله وأبنائه مما يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية، وغير المتزوج أيضاً يفكر بالنظرة السلبية المجتمعية له ولأسرته نتيجة الخطأ الذي ارتكبه ولذلك يكون هناك حاجة واستجابة لتلقى البرامج الإصلاحية بغض النظر عن الحالة الاجتماعية سواء كان متزوجاً أو أعزباً أو غير ذلك، بالإضافة أنهم يشتركون في خاصية أنهم نزلاء العود للجريمة أي تكرر دخولهم السجن أكثر من مرة وهم يخضعون لنفس البرامج الموحدة في مراكز الإصلاح والتأهيل.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة بن شري (٢٠١٨) في بعض الأبعاد حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور واقع البرامج التأهيلية (التعليمية، والدينية، والرعاية الصحية - والرعاية الاجتماعية، والبرامج الرياضية) في سجن الملز ومحور العوامل التي تحد من

استفادة النزير من البرامج التأهيلية في سجن الملز، ما يشير إلى أن اختلاف الحالة الاجتماعية لا يؤثر على رؤية غالبية أفراد عينة الدراسة لهذين المحوريين، بينما اختلفت أمام بعدين هما (برامج التدريب والتأهيل، وبرنامج الرعاية الاجتماعية) ما يشير إلى وجود دالة احصائية بين غالبية أفراد الدراسة في رؤيتهم، وهذا يشير إلى أن اختلاف الحالة الاجتماعية يؤثر على رؤية غالبية أفراد العينة لهذين البعدين، وأن المتزوجين وغير المتزوجين أكثر موافقة على برامج التدريب والتأهيل، وبرنامج الرعاية الاجتماعية من الأراذل، بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة حكيمى (٢٠١٥) والتي خلصت لوجود فروق دالة احصائية في الصعوبات التي تحد من فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة كل من الرشيدى (٢٠١٠) ودراسة الضحيان (٢٠٠١) والتي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة في تصورات السجناء نحو البرامج الإصلاحية تعود لمتغير (الحالة الاجتماعية).

ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً على صعيد تأثير الحالة الاجتماعية على التوافق النفسي والاجتماعي فقد أظهرت نتيجة الدراسة الحالية عدم وجود تأثير معنوي لمتغير الحالة الاجتماعية كدخيل على متغير التوافق النفسي والاجتماعي بمعنى ملءه كان النزير أعزباً أو متزوجاً أو غيره فإنهم لا يختلفون في درجات التوافق النفسي والاجتماعي حسب نتائج ما أظهرته الدراسة على مقياس التوافق النفسي والاجتماعي بأبعاده، ويعزو الباحث هذه النتيجة لاشترار نولاء العود للجريمة في وجهة نظرهم بعدم تقبل الواقع الجديد وعدم الاستسلام والرضا بهذا الواقع والذي أدى إلى سوء توافقهم مع أنفسهم ومع البيئة الجديدة داخل أسوار مراكز الإصلاح والتأهيل، وكذلك نيتهم الحصول على متطلبات الحياة الضرورية والمتمثلة في القدرة على التخلص من الماضي والظروف الخارجية والتكيف مع البيئة الجديدة المفروضة عليهم جميعاً بغض النظر عن الحالة الاجتماعية.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الجندي وأبو فنار (٢٠١٦) والتي أشارت نتيجة دراستهم

أنه لا توجد فروق في درجات التوافق النفسي والاجتماعي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين  
تغزى لتغير الحالة الاجتماعية

بينما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة السيد (٢٠١٧) والتي أظهرت وجود فروق ذات

دلالة إحصائية بين التوافق النفسي والاجتماعي والحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين وتقول الباحثة بأن

الزواج هو استقرار نفسي وخاصة إذا صاحبه توافقاً زواجياً بين الطرفين مما يدفع الفرد إلى تقدير ذاته لذا

فإن الحالة الاجتماعية لها تأثير على التوافق النفسي فالفرد المتزوج يتميز بسمات شخصية جيدة وإن من

أساسيات التوافق والرضا النفسي عما يقوم به الفرد من أعمال محل احترام الآخرين، وأولهم الأفراد المقربين

لديه ولا سيما الزوج أو الزوجة ومن الطبيعي أن يتأثر التوافق النفسي بالحالة الاجتماعية. فالفرد المتوافق

نفسياً يتمتع بقبول المجتمع المتمثل في الزواج باعتبار أن الأفراد المتزوجين قد يكون تقديرهم لذاتهم وينتابهم

الشعور بأنهم حققوا جزء كبيراً من أهدافهم بما فيها الزواج وتكوين الأسرة وإنجاب الأبناء والإحساس

بالمسؤولية تجاه هذه الأسرة وتحمل الضغوط للتخلص من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور المشكلات

الأسرية، وكذلك اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة حسين (٢٠١٤) التي وجدت فروق ذات

دلالة إحصائية بين التوافق والحالة الاجتماعية والتي كانت لصالح المتزوج، وهذه النتيجة كانت غير متوقعة

من الباحث لأن دراسته اثبتت عكس ذلك بأن متغير الحالة الاجتماعية لم يؤثر على التوافق النفسي

والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً لطبيعة القواسم المشتركة بين النزلاء حيث يعيشون نفس الظروف

الصعبة وضغوطات نفسية واحدة، ويشتركون في برامج إصلاحية واحدة تجعلهم يتحملون نفس المسؤولية

الملقاة على عاتقهم وتعرضهم لنفس المواقف والظروف التي تنتج عن هذه الحياة، وبالتالي قد لا يكون هناك تأثير معنوي في اختلاف الحالة الاجتماعية لدى النزلاء.

#### د. متغير مدة العقوبة

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تبين عدم وجود تأثير معنوي لمتغير مدة العقوبة كمتغير دخيل على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (٤,١٧) أن متغير مدة العقوبة ليس له تأثير معنوي كمتغير دخيل على العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لوجود قاسم مشترك لدى عينة الدراسة وهو العود للجريمة حيث إن جميع عينة الدراسة هم من أصحاب السوابق المتعددة في الجرائم فمنهم من صدر بحقه حكم مرتين ومنهم من صدر بحقه حكم ثلاث مرات ومنهم أكثر من ذلك، وبالتالي فإن مدة العقوبة لم يكن لها دور وفروق مختلفة لدى النزلاء لاشراكهم في البرامج الإصلاحية والاستفادة منها، بمعنى أن النزلاء سواء كانت حكمه سنة أو سنتين أو أكثر فإن هذه المدة لم تجعله يقبل أو يمتنع عن المشاركة في البرامج الإصلاحية والتفاعل معها، لأنهم تلقوا هذه البرامج عدة مرات ويدركون أهميتها وفوائدها على حياتهم وصحتهم الجسدية والنفسية والتهديبية وغيرها.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة بن مشري (٢٠١٨) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند محور واقع البرامج التأهيلية في سجن الملز ومحور العوامل التي تحد من استفادة النزلاء من البرامج التأهيلية في سجن الملز، يعزى لمتغير عدد مرات دخول السجن، وكذلك انفتحت مع دراسة الرشيدى (٢٠١٠) والتي أظهرت عدم وجود فروق في تصورات السجناء في سجون منطقة حائل نحو

البرامج الإصلاحية والتأهيلية تعود للمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، نمط الجريمة، عدد مرات دخول السجن).

واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة حكيمى (٢٠١٥) والتي أظهرت وجود فروق دالة إحصائية في فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل تبعاً لمتغير مدة العقوبة، وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة أبو صفية (٢٠١٦) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في تقديم التأهيل النفسي والاجتماعي لدى النزلاء تعزى لمتغير مدة المحكومة، ويعزو الباحث أبو صفية السبب في هذه النتيجة إلى أن البرامج النفسية تحتاج لفترات زمنية معقولة لتتوي ثمارها، حيث إن هناك علاقة بين ارتفاع مدة المحكومة والتأهيل النفسي للنزلاء فكلما زادت مدة المحكومة زاد التأهيل النفسي، كما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة أبو بطيحان (٢٠١٣) حيث أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير مدة المحكومة.

ويرى الباحث هذا الاختلاف مع دراسته الحالية لربما يرجع إلى طبيعة عينة الدراسة حيث إن عينة الدراسة هم كما أسلفنا نزلاء العود للجريمة والذي سبق لهم دخول السجن لعدة مرات فهذا الأمر يختلف عن النزلاء الذين دخلوا السجن مرة واحدة هذا من شأنه يجعل الاختلاف في رؤية النزلاء حول مدى المشاركة والتقبل والتفاعل مع البرامج الإصلاحية ومستوى التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، بينما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة الجندي وأبو فنار (٢٠١٦) على صعيد التوافق النفسي والاجتماعي حيث أظهرت نتائج الدراسة بعدم وجود فروق في درجات التوافق النفسي لدى النزلاء تعزى لمتغير مدة الحكم، ويعزى الباحث هذه النتيجة أيضاً إلى أن المدة الطويلة التي يقضيها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل تعتبر بحد ذاتها مؤشراً هاماً لإزالة الفروق بينهم في درجات التوافق النفسي، لأنهم يشعرون بأنهم لن يخرجوا من مركز الإصلاح إلا بعد موتهم، بمعنى أن من يحكم بأكثر من ١٥ سنة أو كان

محكوماً بالمؤبد أو كان محكوماً بالإعدام (مع العلم بأن أحكام الإعدام متوقفة في السلطة الفلسطينية) فإنهم لا يختلفون كثيراً في طريقة التفكير حول مستقبلهم، ومن جانب آخر فإن بعض النزلاء من أصحاب الأحكام العالية يأملون بالألا يتم تطبيق مدة الحكم عليهم وأنه سوف تتغير الظروف ويحصلون على عفو أو تخفيض في مدة الحكم، وأشار الباحثان خلال تطبيق البرنامج الإرشادي على النزلاء أنهم يعيشون في عالمهم الخاص، وأنهم متساوون إلى حد كبير في طريقة العيش والتكيف؛ لأنهم يعتبرون أن بيئة السجن أصبحت مدينتهم أو قريتهم الصغيرة التي يعيشون فيها ولا يزيد حلمهم عن الحصول على المتطلبات البسيطة داخل مركز الإصلاح، كما أن مدة تنفيذ العقوبة أصبحت واضحة لديهم، وأن أمامهم سنوات طويلة للخروج من مركز الإصلاح، وهذا ما جعلهم لا يختلفون في درجات التوافق النفسي وفقاً لمتغير مدة الحكم (الجندي وأبو فنار، ٢٠١٦).

### ٥,٣ الخاتمة

نظراً للمكانة التي تحتلها البرامج الإصلاحية في إصلاح وتأهيل نزلاء العود للجريمة مع تزايد أعداد النزلاء في فلسطين وخاصة المحافظات الجنوبية، وكذلك تأثيرها على توافقهم النفسي والاجتماعي، والتي تعتبر من أفضل الطرق والوسائل التي اجمعت عليه الكثير من الدراسات والبحوث للحد من الجريمة والسلوك العدواني والحد من ظاهرة العود للجريمة، تم اختيار هذا الموضوع، والذي هدف للتعرف إلى مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة في المحافظات الجنوبية لفلسطين، وكذلك التعرف على مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، واستكشاف تأثير البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي باختلاف المتغيرات الديمغرافية الدخيلة بينهما، ومن أجل الوصول لذلك تم تخصيص مجموعة

من الفصول موزعة في جانبين؛ جانب نظري وجانب تطبيقي، فالجانب النظري تكوّن من فصلين، الفصل الأول اشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وحدود الدراسة، والإطار المفاهيمي، وتحديد المصطلحات وتعريفها.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على الإطار النظري والدراسات السابقة، وقد قسم الباحث الإطار النظري إلى عدة أجزاء، ابتداءً بالجزء الأول والذي تم التطرق فيه إلى التطور التاريخي لمراحل أنظمة السجن على مرّ العصور وكذلك النظريات والمدارس التي تفسر العقوبة والردع، أما الجزء الثاني فقد تطرقنا فيه إلى إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والأدوار والمسؤوليات والأهداف التي تقوم بها تجاه النزلاء ورعايتهم ومن ثمّ أشرنا إلى إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية وعملها مع نزلاء العود للجريمة، وقد سلطنا الضوء على ظاهرة العود للجريمة؛ ماهيتها وأسبابها وخطورتها على المجتمع.

وفي الجزء الثالث خصص للحديث عن البرامج الإصلاحية وأنواعها وأهدافها ووسائلها ودور كل الأخصائي النفسي والاجتماعي في تفعيلها مشيراً لبعض الدراسات السابقة التي تناولتها بشكل عام، ومن ثمّ خصصنا الحديث عن واقع برامج الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية بأنواعها وأهميتها وأهدافها في تحقيق الإصلاح للنزلاء ورعايتهم، وكذلك المعوقات التي تقع حاجزاً أمام العملية الإصلاحية، أما الجزء الرابع فتحدث عن التوافق النفسي والاجتماعي، وأثر البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة، ثمّ التعرف على اتجاهات التوافق وأبعاده والعوامل التي تعوق التوافق، وكذلك أسباب سوء التوافق ومظاهر سوء التوافق ومعايرة، ومن ثمّ تحدثنا عن الإيمان والتوافق، وقياس التوافق النفسي والاجتماعي، أما الجزء الخامس والأخير فقد خصص للدراسات السابقة التي قسمت إلى قسمين؛ الأول التي تناولت البرامج الإصلاحية والثاني التوافق النفسي والاجتماعي والاستفادة من هذه الدراسات في الدراسة الحالية، وكذلك موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

أما الجانب التطبيقي فتكون من ثلاثة فصول؛ الفصل الثالث ويحتوي على فلسفة الدراسة وتصميمها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، ومتغيراتها، وأدواتها، ثم صدق الدراسة وثباتها، وختم الفصل الثالث بإجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية، والفصل الرابع فقد اشتمل على عرض نتائج الدراسة، والفصل الخامس مناقشة النتائج، ثم التوصيات، والمقترحات، والخاتمة.

#### وقد أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

- ❖ وجود مستوى مرتفع من تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٣,٦٪.
- ❖ وجود مستوى مرتفع من البرامج الصحية والعلاجية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٨,٤٪.
- ❖ وجود مستوى مرتفع من البرامج الاجتماعية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٠,٤٪.
- ❖ وجود مستوى مرتفع من البرامج التربوية والتعليمية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٢٪.
- ❖ وجود مستوى مرتفع من البرامج النفسية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٠,٤٪.
- ❖ وجود مستوى مرتفع من البرامج الدينية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٧٪.
- ❖ وجود مستوى متوسط من البرامج المهنية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، حسب الوزن النسبي ٦٧٪.

❖ وجود مستوى مرتفع من البرامج الرياضية والترويحية المستخدمة من وجهة نظر نزلاء العود

للجريمة، حسب الوزن النسبي ٧٩,٢٪.

❖ تدني مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

❖ تدني مستوى التوافق الانفعالي لدى نزلاء العود للجريمة.

❖ تدني مستوى التوافق الصحي لدى نزلاء العود للجريمة.

❖ تدني مستوى التوافق المنزلي لدى نزلاء العود للجريمة.

❖ تدني مستوى التوافق الاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

❖ وجود تأثير معنوي للبرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي، بمقدار ١٢,٣٪.

❖ وجود تأثير معنوي لمتغير العمر ومنتغير المستوى التعليمي - كمتغيرات دخيلة - على العلاقة بين

مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

❖ عدم وجود تأثير معنوي لمتغير الحالة الاجتماعية ومدة العقوبة - كمتغيرات دخيلة - على

العلاقة بين مقياس البرامج الإصلاحية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

#### ٥,٤ المقترحات

من خلال هذه الدراسة وما توصلت إليه من نتائج يتضح للباحث حاجة هذا الموضوع إلى العديد

من الدراسات والأبحاث، حتى يتم الإلمام بهذه الظاهرة من جميع جوانبها، وذلك لأهميتها وتأثيرها

الجوهري في مختلف الجوانب والمجالات التي تساعد نزلاء العود للجريمة للعودة إلى حياتهم ومجتمعهم أفراداً

نافعين منتجين متوافقين مع أنفسهم ومع البيئة الجديدة التي سيخرجون إليها بعد الإفراج عنهم وفيما يلي

عرض لأهم المقترحات:

١. عقد ورشة عمل مركزية تضم الجهات المختصة المعنية لبحث أسباب ودوافع سوء التوافق النفسي والاجتماعي للنزلاء العود للجريمة في المحافظات الجنوبية.

٢. إشراك الوزارات الحكومية ذات الصلة بإصلاح النزلاء بالعمل وتخصيص فرق للعمل في مراكز الإصلاح والتأهيل للتخفيف عن كوادر إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وتدريب طواقمها للنهوض بالنزلاء وإصلاحهم.

٣. تصور مقترح بإنشاء ورش عمل إنتاجية بالتنسيق وبدعم مؤسسات وجمعيات خيرية تكون داخل مراكز الإصلاح والتأهيل لتكون سبل رزق يستفيد منها النزلاء وعائلاتهم ولتخفيف أعباء الحياة لديهم.

٤. تفعيل دور الجهات الرقابية على أداء مراكز الإصلاح والتأهيل والأخذ بتوصياتها وتنفيذها بما يخدم مصلحة النزلاء وتأهيلهم وتلبية مطالبهم الإنسانية والنفسية والاجتماعية.

٥. العمل على إنشاء وحدة نفسية في كل مركز من مراكز الإصلاح والتأهيل متخصصة ومجهزة بطاقم من الأطباء والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين لعلاج النزلاء من هم بحاجة إلى علاج نفسي ووقاية البعض الآخر المعرضين للإصابة بالأمراض والاضطرابات النفسية نتيجة مكوثهم في مراكز الإصلاح والتأهيل.

٦. تصور مقترح بفتح التعليم الإلكتروني للنزلاء خاصة بعد استفادة العالم من تجربة فايروس كورونا والذي فتح الأفق الواسعة للتعليم الإلكتروني وذلك بالتنسيق مع الجهات التعليمية المختصة في جميع المراحل التعليمية للاستفادة بشكل أكبر من برامج التعليم المختلفة.

٧. عقد اتفاقيات تعاون مشتركة مع مراكز إصلاح والتأهيل دولية لتدريب الطواقم العاملة في مراكز

الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية والاستفادة من خبراتهم للارتقاء بالعاملين في مراكز

الإصلاح والتأهيل.

٨. مقترح إجراء دراسات في فاعلية برامج إرشادية معرفية لتحسين مستوى التوافق النفسي

والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة في المحافظات الجنوبية.

#### ٥,٥ التوصيات

في ضوء الدراسة الحالية، نستعرض أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة الحالية وذلك لفتح مسارات مستقبلية في البحث العلمي، يبنى على هذه الدراسة وغيرها من الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع البرامج الإصلاحية بشكل عام وتأثيرها على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة، حتى تحقق الفائدة المرجوة منها في المساهمة في إضافة جديدة للمكتبة التربوية والنفسية في هذا المجال وأن تكون هذه الدراسة ذات فائدة للمعنيين وجهات الاختصاص التي تشرف على مراكز الإصلاح والتأهيل في رسم السياسات المتعلقة بإصلاح نزلاء العود للجريمة وتحقيق توافقهم النفسي والاجتماعي في ضوء هذه الدراسة:

ويوصي الباحث أن تقوم وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بتعيين أخصائي نفسي بدرجة بكالوريوس أو أعلى في كل مركز من مراكز الإصلاح والتأهيل جنباً مع الأخصائي الاجتماعي ليقوم بتنمية البرامج النفسية والاجتماعية لدى النزلاء العود للجريمة مما يساعد على زيادة توافقهم النفسي والاجتماعي من خلال النظريات الإرشادية التي تعلمها وتدريب عليها خلال فترة دراسته، وكذلك توجيه النزلاء وإرشادهم وفق أسس علمية مدروسة، كما يقوم بدراسة الحالة التي ترد إليه من تلقاء نفسها أو يتم

تحويلها من إدارة المركز، والعمل مع جماعات لتنفيذ البرامج بكل سهولة ويسر، كما يقترح الباحث توفير قاعة خاصة بالأخصائي النفسي والاجتماعي مجهزة بالأجهزة والأدوات والوسائل اللازمة ليتسنى لهم العمل على أكمل وجه.

ويوصي الباحث أيضاً بالتعاون المشترك مع مراكز التدريب المهني لتدريب النزلاء على المهن المختلفة والتي تساعدهم بعد الخروج من مراكز الإصلاح والتأهيل بإيجاد فرصة عمل مناسبة لهم حتى تعينهم على الحياة والكسب الحلال وضمان عدم عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى.

كذلك يوصي الباحث بالاهتمام بالبرامج التربوية والتعليمية وتطويرها في جميع المراحل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وتعيين مدرسين ذات كفاءة عالية للتعامل مع هذه الشريحة الخاصة من النزلاء وإيجاد الدعم اللازم للارتقاء بالجانب العلمي لدى النزلاء وهذا يفتح آفاق جديدة لديهم بمحاولة تغيير حياتهم ونظرتهم إلى الجريمة والابتعاد عن الطرق التي تؤدي إليها، والمضي في طريق الصواب وطريق العلم الذي سوف يساعدهم على العمل برفق وازدهار، كما يوصي الباحث بالتعاون مع الجهات المختصة تشغيل وتوظيف مجموعة من النزلاء والذين يحصلون على الشهادة الجامعية ويثبت إصلاحهم في محاولة الانخراط مع المجتمع وتشجيع جميع النزلاء على المضي في هذه الطريق.

ويوصي الباحث أيضاً بالاهتمام بعائلات النزلاء ورعايتهم فترة احتجاز العائل الوحيد لهم وهو النزير من خلال وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية مثل توفير دخل ثابت لهم أو تشغيل أحد أفراد الأسرة حتى لا تقع الأسرة أو أحد أفرادها فريسة الأشرار خلال هذه الفترة التي يقضيها رب الأسرة خارج المنزل، وهذا ما يجعل النزير يعيش في حالة من الاطمئنان على أسرته لا يخشى ضياعها وبالتالي يحقق له الاستقرار وعدم الخوف والقلق عليهم، وعندما يحقق النزير مطالبه بشتى أنواعها فإنه سوف يصل إلى درجة من التوافق النفسي والاجتماعي حسب ما أكدته النظريات والمدارس النفسية والاجتماعية.

كما يوصي الباحث أيضاً بتفعيل وتطوير برامج الرعاية اللاحقة للنزلاء بعد الإفراج وذلك لضمان استمرار التحسن السلوكي والاجتماعي لنزلاء العود للجريمة والذين استفادوا من البرامج الإصلاحية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وهذه البرامج تعتبر مهمة جداً ومكملة للبرامج الإصلاحية داخل السجون والتي من الممكن أن تحقق عدم العود للجريمة مرة أخرى.

ويوصي الباحث أيضاً بتفعيل دور مؤسسات العمل الإسلامي للوقوف عند مسؤولياتها في إصلاح النزلاء وتربيتهم وتوجيههم، الأمر الذي يعكس حياتهم داخل أسوار مراكز الإصلاح والتأهيل وتسود المحبة والمودة بين النزلاء واحترام الآخرين نتيجة ما يتلقونه من دروس ومواعظ وحفظ للقران والسنة النبوية.

كما يوصي الباحث بالتأكيد على دور مؤسسات المجتمع المحلي في القيام بمهامها تجاه مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية وسبل تطوير برامج الإصلاح والتأهيل فيها، والتي من شأنها رفع قدرات النزلاء وتحويلهم من طاقات خامنة وراكدة إلى طاقات فاعلة وعاملة في المجتمع.

وكذلك يوصي الباحث بالعمل على فصل نزلاء العود للجريمة حيث إن هذه الفئة تعتبر من الفئات الخطيرة في السلك الإجرامي فهم أصحاب سوابق ولا يجوز دمجهم مع النزلاء الجدد أو الذين حكموا لمرة واحدة، حتى لا يتأثروا بهذه الفئة من النزلاء ويصعب إصلاحهم بعد ذلك، كما يفضل تكثيف البرامج الخاصة بنزلاء العود وتخصيص برامج إضافية مكثفة تناسب معهم، ومحاولة العمل على إيجاد ومعالجة العوامل التي تجعلهم يعودوا للجرائم مرة أخرى.

ويوصي الباحث أيضاً بإضافة برامج مهنية جديدة من شأنها تحسين مهارات النزلاء بما يتناسب مع احتياجات المجتمع لتزويد من فرص الاندماج مع المجتمع بعد الإفراج عن النزلاء، وكذلك أن يكون هناك نسبة مادية للنزلاء مقابل العمل في مهنته بمركز الإصلاح يستطيع من خلالها تلبية احتياجاته داخل المركز.

كذلك يوصي الباحث بالعمل على تطوير المرافق والمنشآت الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل تكون مصممة طبقاً لما تنص عليه القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية النزلاء، حيث إن مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات بحاجة إلى توسيع لمنع الازدحام ولدخول أشعة الشمس والتهوية إلى هذه المرافق والتي من شأنها تساعد على العملية الإصلاحية في تلك المراكز.

ويوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية والتي تبحث في الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى عودة النزلاء إلى الجريمة في المحافظات الجنوبية ومدى تأثير التوافق النفسي والاجتماعي في إصلاح نزلاء العود للجريمة، وذلك لتوسيع مفهوم العود الإجرامي ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء ظهور هذه الشريحة من النزلاء والتي ازدادت في الفترات الأخيرة حسب ما أظهرته هذه الدراسة.